البطالة والسلوك الإجرامي بالمجتمع الحضري المصري – دراسة حالة بمدينة المنيا

د. مـــلك محمـــــد الطحاوي(*)

مقدمة عامة للدراسة :

مما لاشك فيه أن البطالة فى أى اقتصاد أو مجتمع هى بمثابـــة خروج على القاعدة، وتمثل خللا اقتصادياً وثغرة فى سلامة الـــسياسات العامة وعبئاً اجتماعياً، وظـــاهرة ســـلبية تهـــدد الـــسلم والاســـتقرار الاجتماعى، باعتبار أن دخل الفرد مـــن عملـــه هـــو عنـــصر الأمـــان والاستقرار للفرد والمجتمع، فى حين أن البطالة والحرمان من الـــدخل يولدان الاستبعاد والتهميش الاجتماعى، عـــلاوة علـــى ســـائر العلـــل الاجتماعية الأخرى.

ومن الناحية الاقتصادية تمثل البطالة إهـــداراً للثـــروة القوميـــة البشرية؛ لأنها تؤدى إلى استبعاد جزء من الأيدى العاملـــة القـــادرة مـــن عملية الإنتاج، الأمر الذى يؤثر سلباً على معدلات الإنتاج القـــومى، ومـــا يترتب على ذلك من انخفاض الموارد المالية المتاحة وانحدار الإنتاج كمـــاً وكيفاً، حيث يقلل الانخفاض فى الإنتاج من فرص إعادة الاســـتثمار فـــى تجديد الآلات واستخدام الوسائل الفنية الحديثة.

ورغم تزايد أهمية التعليم والتدريب فى جميـــع جوانـــب التنميـــة والتحديث فإن المتقدمين لسوق العمل يواجهون حاليا حالة مـــن التنـــافس على فرص العمل المتاحة والمحدودة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منهـــا الزيادة السكانية وتزايد أعداد من يرغبون فى الالتحاق بسوق العمل، وهو ما يفوق قدرة سوق العمل على استيعابها، بالإضافة إلى مـــدى ملاءمـــة المهارات والقدرات التى تفرزها نظم التعليم والتـــدريب مـــع المهـــارات والقدرات المطلوبة فى سوق العمل والتغيرات المتلاحقة والسريعة فى النظم

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد – كلية الآداب – جامعة المنيا.

التقنية والتكنولوجية الحديثة التى يتم توظيفها فى مؤسسات العمل والإنتاج.

وتعتبر مشكلة البطالة Problem Unemployment من أهم المشكلات متعددة الجوانب التى فرضت نفسها فى السنوات الأخيرة، ونالت اهتماماً بالغاً على المستويين المحلى والعالمى من العلماء والباحثين وصناع ومتخذى القرار فى مختلف المجتمعات باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية لها آثارها السياسية لا يخلو منها مجتمع لما تكتسبه من خصائص سواء من حيث حجمها وتزايدها باستمرار أو من حيث العوامل التى تؤدى إليها سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو سكانية أو تكنولوجية أو بالنظر لآثارها ومصاحباتها الجوهرية على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ورغم تعدد العوامل البنائية بالمجتمع ما بين انخفاض الدخل وضعف الوازع الدينى ونمط القيم السائدة ... وغيرها من العوامل المؤثرة فى إيجاد الظواهر الاجتماعية المرضية بالمجتمع إلا أن البطالة أكثر هذه العوامل تأثيراً فى اتجاه الشباب المتعطل نحو ممارسة السلوك الاجرامى مع الإشارة بأن اختيار الباحثة لمشكلة البطالة لا يعنى إغفال العوامل البنائية الأخرى لما بينها من تفاعل وتداخل وتأثيرها المتبادل.

ويمكن القول بأن العوامل المفسرة للسلوك الاجرامى يظهر أثرها فى تحديد نمط واتجاه هذا السلوك، أى أن الواقعة الاجرامية تنم عن سبب ارتكابها، وعليه يمكن تحديد الأنماط الاجرامية التى اقترفت لأسباب داخلية مثل جرائم الجنس مثلاً، وأيضاً تلك الجرائم ذات الدوافع الخارجية كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية كالسرقة والخطف غيرهما.

ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بدراسة مشكلة البطالة وعلاقتها بعدد من الظواهر الاجتماعية المرضية، وفى مقدمتها الجريمة مع عرض موجز لبعض النماذج النظرية (البنائية الوظيفية

والأنومى) ذات الصلة بقضية الدراسة مع مناقشة مختلف الوسائل والآليات التى تساهم فى الحد من زيادة حجم البطالة فى المجتمع المصرى حتى يمكن تحقيق التنمية المستدامة بالاستفادة من الطاقات البشرية المعطلة واستثمارها لصالح عملية التنمية.

وبالتالى فإن دراستنا الراهنة تكتسب أهميتها من موضوعها ونتائجها، فالموضوع يهدف إلى دراسة مشكلة البطالة وخاصة بين خريجى الجامعات الذين يمثلون تلك القوة البشرية التى تمثل عصب التنمية المستدامة مما يعكس عدم الاستفادة المثلى لتلك الموارد والطاقات وآثارها ونتائجها السلبية المتمثلة فى السلوك الاجرامى للشباب.

أما عن البناء الهيكلى لهذه الدراسة فقد بدأتها الباحثة بمقدمة عامة وضحت من خلالها العلاقة بين البطالة والسلوك الاجرامى بالمجتمع المصرى، ثم طرحت بعد ذلك المفاهيم الرئيسية للدراسة مركزة على مفهومى البطالة والجريمة، وفى إطار ذلك تطرقت الباحثة فى عرض إطارها النظرى لثلاث نظريات هى : النظرية الوظيفية، نظرية الأنومى، نظرية المخالطة الفارقة. واستمراراً لسير الدراسة الراهنة فى خطها المنهجى السليم تعرضت الباحثة للإجراءات المنهجية للدراسة الحالية بدءاً من تحديد الأهداف المحورية وكذلك تحديد الأهمية العلمية والمجتمعية للدراسة، وتساؤلاتها الرئيسية ونوع الدراسة وانتمائها العلمى وكذلك المناهج المستخدمة وأدوات جمع البيانات مع الإشارة إلى كيفية تصميم دليل دراسة الحالة واختيار حالات الدراسة الخمس، مع عرض مبررات اختيار مدينة المنيا كمجال تطبيقى للدراسة.

وبعد ذلك ثم تناول حجم قوة العمل والبطالة فى مصر، مع عرض أسباب البطالة وأساليب قياسها. وبعد ذلك تم التركيز على تناول العلاقة بين البطالة والجريمة سواء على المستوى النظرى أو على مستوى الدراسات الميدانية (الدراسات السابقة). ثم انتقلت الباحثة إلى عرض الحالات الخمس تفصيلياً، حيث عقبت على كل حالة

بشكل فردى، وعرضت فى النهاية تعقيباً عاماً على جميع حالات الدراسة. وأخيراً اختتمت الباحثة دراستها الحالية بالاستخلاصات والنتائج النهائية التى توصلت إليها مع طرح بعض التوصيات العلمية والمجتمعية بشأن القضية محل البحث.

المفاهيم الرئيسية للدراسة :

١ – مفهوم البطالة *Unemployment Concept*

تعتبر البطالة زيادة فى القوى البشرية التى تبحث عن عمل أكبر من فرص العمل التى يتيحها المجتمع بمؤسساته المختلفة، والعاطل لا يعمل وهو قادر عليه يبحث عنه ولا يجده، ويقصد بالبطالة الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عنه(١).

كما تعرف البطالة بأنها حالة ليست ساكنة فى المجتمع الريفى، ولكنها تتغير بتغير معدل المشاركة ذاته، والشخص المتعطل عن العمل، ليس مرادفاً للشخص الذى ليس له عمل، إذ ربما كان الأخير لا يريد عملاً، والتعريف الدقيق للشخص الذى يدخل فى عداد البطالة هو من يبحث عن عمل، ولكنه لا يستطيع أن يجده(٢).

ولقد حددت دائرة المعارف الأمريكية مفهوم البطالة بأن يكون شاملاً لجميع الأفراد فوق سن معينة كانوا خلال فترة مرجعية قد تمتد من أسبوع أو أقل إلى سنة أو أكثر طبقاً لشكل التعطل وقطاعه بدون عمل رغم قدرتهم عليه(٣).

وأيضاً تعرف البطالة بأنها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد سواء تم ذلك لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين فى العمل، أو تم بمحض اختيار الأفراد الناجمة عن زهدهم فى العمل، وتتخذ الأشكال الآتية (البطالة السافرة ــ البطالة الهيكلية ــ البطالة الدورية ــ البطالة الاختيارية)(٤).

أما البطالة المقنعة فهى تعنى ارتفاع معدلات البطالة مع عدم وجود ارتفاع مماثل فى معدلات الإنتاج، أى تكريس أعداد كبيرة من الأفراد للقيام ببعض المهام والأعمال فى بعض المجالات التى لا تتطلب هذه الأعداد الكبيرة. وهذا النوع من البطالة ينشأ عندما تعجز القطاعات المنتجة عن استيعاب الأعداد الكبيرة التى تتدفق سنوياً إلى سوق العمل، ومن ثم لا يصبح أمامها سوى الالتحاق بقطاع الخدمات الهامشية ليشكلوا ما يمكن أن يسمى بجيش البطالة الاحتياطى(٥).

ومن الناحية الاقتصادية تعنى البطالة حالة من الخلل فى سوق العمل بالنسبة لأى مجتمع من المجتمعات ينتج عنها نوع من البطالة، هذا الخلل يبرز بوضوح عجز الاقتصاد القومى فى ذلك المجتمع عن توفير فرص العمل أو بمعنى آخر عدم ملاءمة مخرجات التعليم والتدريب لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل. وبالتالى يعرف الشخص العاطل بأنه كل فرد قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه وعلى استعداد لقبوله عند مستوى الأجر السائد؛ ولكن دون فائدة أو جدوى(٦).

ومن المنظور الاجتماعى النفسى تعرف البطالة بأنها الحالة التى يكون فيها كل الأفراد الذين لم يحصلوا على عمل بالرغم من رغبتهم فيه ويبحثون بجدية عنه، ويعتمدون فى معيشتهم بالدرجة الأولى عندما يكونوا فى حالة بطالة على مصدر يقدم لهم المساعدة المادية للمعيشة ومواجهة متطلبات الحياة(٧).

وتتبنى الدراسة الراهنة تعريف اجرائى للبطالة مفاده "بطالة المتعلمين" وهم خريجوا الجامعات الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرص للعمل وهم قادرون عليه وراغبون فيه ويبحثون عنه، وقد مضى على تخرجهم مدة لا تقل عن خمس سنوات على الأقل.

مفهوم الجريمة : Crime Concept

يشير التعريف القانونى للجريمة إلى أنها عبارة عن نوع من التعدى المتعمد على القانونى الجنائى، يحدث بلا دافع أو مبرر، وتعاقب

عليه الدولة[٨]. ومن الواضح أن هذا التعريف يشمل مدى واسع من الأفعال التى تتفاوت من التشرد وشرب الخمور إلى مخالفة المرور، وارتكاب المخالفات الجنسية، وكل طرق السرقة، ومختلف أنواع الخطر والقتل التى يمارسها أعضاء المجتمع إزاء بعضهم.

ويقصد بالجريمة من الوجهة الاجتماعية ذلك السلوك الضار اجتماعياً، وذلك بغض النظر عن تقدير المشرع له، والنص عليه فى المدونة العقابية أو فى القوانين المكملة له. وغالباً ما يأتى دور المشرع فى تجريم السلوك الضار تالياً لمرحلة إعلان المجتمع لرأيه فى عدم قبول ذلك السلوك ونبذه من الوجهة الاجتماعية[٩].

ولقد ذهب اميل دوركايم فى تعريفه للجريمة بأنها الفعل الذى يقع بالمخالفة للشعور الجمعى[١٠]. ويتضح من هذا التعريف تأثيره بفكرة التضامن، فالجريمة ما هى إلا تعبير عن انعدام التضامن الاجتماعى وفقاً لتلك النظرة فهى كل فعل يخالف الشعور العام. وعرفها بارسونز بأنها انحراف عن المستويات المعيارية التى يجب على الفرد أن يتوافق معها كثقافة عامة للمجتمع[١١].

ويعرف قاموس ويبستر Webster الجريمة بأنها سلوك يرتكب منتهكاً القانون الذى يحرمه[١٢]. ويعرفها كوينى Quinney بأنها رتبة أو فصيلة قانونية تقرر سلوك الشخص عن طريق وكلاء مصرح لهم بذلك[١٣] ويعرفها شيفر بأنها فعل أو سلوك يوصف بأنه جريمة بواسطة القانون الجنائى[١٤].

وإزاء جوانب القصور فى التعريف القانونى للجريمة، وقابليته للتعديل والتغير باختلاف الزمان والمكان، علاوة على تضييقه لنطاق الجريمة، حاول الباحثون فى علم الاجتماع أن يبحثوا لهم عن تعريف اجتماعى للجريمة يغاير التعريف القانونى لها، ومؤداه أن الجريمة، هى أى سلوك ضار بالمجتمع ورفاهية أعضائه. وهذا التعريف يجعل من الجريمة شيئاً ثابتاً ودائماً يمكن دراسته فى أى زمان ومكان بغض النظر عن القانون الجنائى فى هذا المكان أو ذاك الزمان. ولقد عرف

بارسونز الجريمة بأنها انحراف عن المستويات المعيارية التى يجب على الفرد أن يتوافق معها كثقافة عامة للمجتمع(١٥).

وعرفها رادكليف براون بأنها خرق للعادات يثير طلب تطبيق أو إعمال العقوبات الجنائية(١٦). كما عرفها عاطف غيث بأنها سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التى وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمى(١٧).

ومن خلال عرض التعريفات السابقة للجريمة من الوجهة الاجتماعية يتبين لنا أن ما يربط بينها جميعا اعتبارها انتهاكاً للقواعد والمعايير التى يرسمها المجتمع لأعضائه، ويتمثل رد فعل المجتمع فى توقيع العقوبة على منتهكى هذه القواعد. كما أن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التى تسود مجتمعا ما هى التى تحدد الأفعال التى تعد من الجرائم دون غيرها. وبناء عليه فالأفعال التى تعد جريمة هى التى لا يتم الاتفاق التام عليها بل ترفض من قبل جميع أعضاء المجتمع وتعتبر أفعالاً غير أخلاقية. وأيضاً نجد أن كلاً من المنظور القانونى والاجتماعى يكملان بعضهما فى تجريم أو عدم تجريم الأفعال التى يمارسونها فى المجتمع.

<u>الإطار النظرى للدراسة</u>

تحاول الدراسة الراهنة تفسير العلاقة بين البناء الاجتماعى وظهور السلوكيات الإجرامية بالمجتمع المصرى. ومن ثم فإن هذه الدراسة تتبنى كل من نظرية الأنومى والنظرية الوظيفية كمنطلق نظرى مع إطلالة سريعة حول نظرية المخالطة الفاصلة؛ وذلك لربط هذه النماذج النظرية بين نشأة الانحراف وبعض الظروف البنائية فى المجتمع، والتى يفسر فى ضوئها الأشكال المختلفة للاستجابات الانحرافية. وتتناول الدراسة الراهنة عرضاً مختصراً لهذه الأطر النظرية ومدى تطابقها وعلاقتها المباشرة بالقضية المحورية لهذه الدراسة.

أولاً : النظرية الوظيفية :

تؤكد هذه النظرية على أن المجتمع فى ظل الظروف المثالية يميل إلى التوازن والاستقرار، حيث تنتظم عناصره المختلفة فى سهولة ويسر. ويمكن القول أن الوظيفيين يرون أن المجتمع كبناء كلى يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، وأن كل جزء له وظيفة أو دور يؤديه للمحافظة على استمرارية المجتمع والوفاء باحتياجاته الأساسية بتعاون جميع هذه الأجزاء فيما بينها للوفاء باحتياجاته الأساسية بتعاون جميع هذه الأجزاء فيما بينها. كما أن المشكلات يمكن أن تنتج عن الاحتياجات الوظيفية للمجتمع عندما تصاحب هذه الاحتياجات بما يسمى بالأداء الوظيفى الزائد عن الحد Over all Functional فعلى سبيل المثال نجد أن النسق التعليمى بالمجتمع قد يخرج أفراداً فى أحد المجالات بما يزيد عن حاجة المجتمع، وبالتالى فإن هؤلاء الخريجين الذين لا يجدون وظيفة يصبحون مصدراً لمشكلة اجتماعية، وبالتالى فإن تعليم عدد من الأفراد يزيد عن الاحتياجات المطلوبة يعد خللاً وظيفياً فى أداء النسق التعليمى لدوره فى المجتمع(١٨).

وبصفة عامة فإن النظرية الوظيفية ترى أن ظهور المشكلات الاجتماعية أمر حتمى فى المجتمع، وهنا يتبلور دور عالم الاجتماع فى تحديد هذه المشكلات وتفسير سبب ظهورها وتحديد النتائج المترتبة على وجودها.

ثانياً : نظرية الأنومى :

أرجعت نظرية الأنومى الانحراف إلى ظروف خاصة بالبناء الاجتماعى، فهى تركز اهتمامها على تحديد المصادر الاجتماعية والثقافية للسلوك الإجرامى، تلك المصادر التى ترتبط فيما بينها لتخلق التفاوت فى معدلات الجريمة واختلاف صورها بين مختلف الجماعات التى تشغل أوضاعاً معينة فى البناء الاجتماعى(١٩).

ولقد اعتقد دوركايم أن حالة الأنومى تنتج حيث يكون البناء الاجتماعى القائم غير قادر على ممارسة ضبطه على حاجات الأفراد

ونزعاتهم، وفى ظل هذه الظروف الاجتماعية تكون الجريمة استجابة طبيعية، وأشار أيضاً أن الأنومى (حالة اللامعيارية) والفوضى الاجتماعية التى تصاحب انهيار القواعد الاجتماعية والقوانين والقيم وفقدان الأمل عندما تتعطل قدرة المجتمع على ضبط نزعات الأفراد[٢٠].

ويعد ميرتون من أبرز أنصار هذه النظرية، حيث نجد أنه أدى دوراً كبيراً فى تطويرها وجعلها أكثر تنظيماً واتساقاً حيث حدد أنماط العلاقة بين أهداف المجتمع الاجتماعى وبين الوسائل الثقافية المستخدمة لتحقيق الأهداف. ولقد أكد ميرتون أن البناء الاجتماعى يؤدى دوراً أساسياً فى خلق الأنومى؛ وذلك نتيجة التوزيع غير المتساوى فى الفرص، وبناء عليه يحرم العديد من الأفراد من إتاحة الفرصة لهم لتحقيق أهداف النجاح التى يقرها المجتمع. ويرجع ميرتون نشأة الانحراف إلى الظروف البنائية التى توجد فى المجتمع، والتى يفسر فى ضوئها الأشكال المختلفة للاستجابات الانحرافية. ويشير فى تفسيره للإنحراف إلى العلاقة بين الوضع الاجتماعى الذى يشغله الأفراد فى البناء الاجتماعى، ونوع الاستجابة التى تصدر عن الأفراد؛ وذلك انعكاساً لأوضاعهم التى يشغلونها والضغوط التى يتعرضون لها[٢١].

ويتبلور الافتراض الرئيسى لنظرية الأنومى، والذى من خلاله يمكن تفسير الجريمة بأن هناك عدداً كبيراً من الناس يجدون أنفسهم مفتقدين إلى إتاحة الفرصة أمامهم لممارسة الأنشطة الاقتصادية الشرعية مما يدفعهم إلى الانخراط فى أنشطة إجرامية. وقد يكون هؤلاء الأفراد راغبين فى العمل أو من الممكن أن يكونوا أعضاء منتجين فى المجتمع، ولكن نظراً لعدم إتاحة العمل أمامهم أو الفرصة لتنمية مهاراتهم فى العمل فيتجهون إلى عالم الجريمة، إما بسبب الإحباط الذى يحدث لهم أو بسبب الاحتياجات الاقتصادية[٢٢].

وهكذا تحاول الدراسة الراهنة الاختبار الميدانى للفرض الرئيسى لنظرية الأنومى، والتى سبقت الإشارة إليه، وذلك من خلال تبنى وجهة نظر دوركايم التى تؤكد على وجود علاقة ارتباط إيجابى

بين الضغوط العامة بالمجتمع الناتجة عن سيادة التخصص وتقسيم العمل وزيادة حجم السكان وكثافتهم والتقدم الاقتصادى والتكنولوجى والأزمات التى تحدث فيه، والتى تؤدى إلى ضعف الأخلاق الجماعية مما يؤدى إلى حدوث حالة اللامعيارية كمرض اجتماعى، وأيضاً كما يفترض ميرتون بأن الشباب ينخرطوا فى أنشطة إجرامية عندما يجدوا أنفسهم فى مفترق الطرق ولم تتاح لهم فرصة ممارسة الأنشطة الاقتصادية الشرعية.

كما تتبنى الدراسة الراهنة نظرية المخالطة الفاصلة التى طرحت تفسيراً حول تأثير الزملاء والأصدقاء فى الاتجاه نحو الجريمة. وطبقاً لهذه النظرية، فإن الناس يتعلمون ويكتسبون معايير الثقافة الخاصة كتعاطى بعض المواد المخدرة على سبيل المثال من خلال تفاعلهم مع متعاطى المخدرات أو حملة الثقافة الخاصة للمتعاطين. كما يعتمد تبنى الدراسة الراهنة لنظرية المخالطة الفاصلة؛ وذلك للاعتقاد القوى بدور أصدقاء السوء فى انخراط المتعطلين نحو الجريمة بأنواعها المختلفة.

الإجراءات المنهجية للدراسة الراهنة

الأهداف المحورية للدراسة :

يمكن بلورة أهداف هذه الدراسة فى المحاور التالية :-

١- تحليل مشكلة البطالة فى محاولة للوقوف على أكثر العوامل والمتغيرات إسهاماً فى زيادة معدلاتها.

٢- تحديد الآثار الاجتماعية المترتبة على نمو وتطور مشكلة البطالة من وجهة نظر هؤلاء المتعطلين.

٣- التوصل إلى مجموعة من الأساليب والآليات التى يمكن أن تساعد الجهات المهتمة بدراسة قضية البطالة للمساهمة فى حلها والتخفيف من حدة آثارها.

٤- الكشف عن الخصائص الاجتماعية - الديموجرافية للمتعطلين مرتكبى السلوك الإجرامى.

٥- التعرف على أهم العوامل البنائية الأخرى فى المجتمع التى لها علاقة بالسلوك الإجرامى للأفراد بجانب البطالة.

٦- صياغة تصور لأهم المحاولات التى يمكن أن تبذل على مختلف المستويات للتعامل مع الشباب المتعطل قبل انخراطهم فى السلوك الإجرامى مع طرح طرق للتعامل مع أولئك الذين وقعوا فريسة للسلوك الإجرامى.

الأهمية العلمية والمجتمعية للدراسة :

يمكن القول أن أى دراسة من الدراسات العلمية فى أى فرع من فروع المعرفة من الضرورى أن يكون لها أهميتها التى تدفع الباحثين لدراستها باستخدام مختلف أدوات البحث العلمى ومناهجه وصولاً إلى نتائج معينة تجيب على تساؤلات الدراسة بطريقة علمية موضوعية أو تكشف غموض محدد نسعى للتعرف عليه بالطرق العلمية. وتبر أهمية الدراسة العلمية بقدر ما تثير على المستويين الأكاديمى والتطبيقى من تساؤلات وافتراضات حول قضايا مجتمعية مختلفة.

ويمكن تحديد الأهمية العلمية للدراسة الراهنة من خلال مناقشة وتحليل سوسيولوجى لمتغيرات الدراسة بتبنيها لنموذجين نظريين (الوظيفية البنائية، الأنومى) فى دراسة وتفسير الجريمة باعتبارها محصلة وإفراز للبطالة كأحد العوامل البنائية فى المجتمع المصرى، وما لدراسة هذه القضية من مردود إيجابى على المستويين العلمى والتطبيقى.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسة الراهنة تعتبر من الدراسات البينية، حيث يمكن تصنيفها ضمن دراسات الاجتماع الاقتصادى والمشكلات الاجتماعية إلا أن انتمائها إلى علم اجتماع العمل أو ما اصطلح على تسميته بعلم الاجتماع المهنى هو الأقرب.

ويلاحظ أن إسهامات الباحثين فى ميدان علم الاجتماع لقضية البطالة متواضعة مقارنة بغيرهم من السياسيين والاقتصاديين ورجال الإدارة؛ ومن هنا تبرز أهميتها باعتبارها إحدى القضايا المحورية

لدراسات علم الاجتماع وفى نفس الوقت تشكل مشكلة اجتماعية يعانى منها المجتمع. كما أن موضوع الدراسة الراهنة يقترب كثيراً من ميدان علم الاجتماع الجنائى من خلال معالجة الجريمة من منظور سوسيولوجى.

أما فيما يتعلق بالأهمية المجتمعية للدراسة الحالية فإنها تستمدها من إثارتها لقضية تنال اهتمام كل من صانعى ومتخذى القرار فى مجتمعنا المصرى بما تعنيه قضية البطالة من عدم الاستفادة من القوة البشرية التى أنفق عليها فى مجال التعليم المليارات من الجنيهات، ويعيشون فى ظل مشكلة البطالة التى تهدد مستقبلهم ومستقبل مجتمعهم، فيشعرون بالإحباط والضياع والتوتر والقلق يدفعهم للاتجاه نحو الانحراف مما يهدد أمن واستقرار المجتمع. ومما لاشك فيه أن هذا الإهدار للموارد البشرية يستلزم التخطيط العلمى السليم للقوى البشرية كجزء أساسى من التخطيط العام للدولة. كما تعود أهمية الدراسة الراهنة لاهتمامها أيضاً بمناقشة بطالة المتعلمين والتعرف على خصائصهم التعليمية واحتياجاتهم تفضيلاً على الفئات التعليمية الأخرى لشدة حاجة المجتمع إلى امكانات أبنائه المتعلمين.

<u>التساؤلات الرئيسية للدراسة :</u>

يمكن صياغة التساؤلات الرئيسية للدراسة الحالية فى ضوء أهدافها والغرض منها، على النحو التالى :-

١- ما الأنماط الإجرامية الناتجة عن البطالة ؟

٢- هل للمستوى التعليمى للمتعطلين دور فى تشكيل السلوك الإجرامى ؟

٣- ما الخصائص الاجتماعية والديموجرافية للمتعطلين مرتكبى السلوك الإجرامى ؟

٤- هل هناك علاقة بين تعطل الخريجين وارتكابهم لسلوكيات إجرامية ؟

٥- هل لجماعة الأصدقاء ونوع العمل المؤقت والهامشى الذى يمارسه المتعطل علاقة بارتكابه السلوك الإجرامى ؟

٦- ما أسباب زيادة معدلات البطالة بين الخريجين بصفة عامة والمتعلمين بصفة خاصة بالمجتمع المصرى ؟

٧- ما الخلفية الأسرية التى يعيشها المتعطل مرتكب السلوك الإجرامى ؟

٨-ما أهم الأساليب التى يمكن اتخاذها للحد من مشكلة البطالة وكذلك السلوك الإجرامى ؟

<u>نوع وانتماء الدراسة :</u>

يمكن تصنيف هذه الدراسة ضمن الدراسات التفسيرية؛ نظراً لاعتمادها على جمع الحقائق المتعلقة بمتغيرى الدراسة وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها من خلال الوصف الكمى لظاهرة انحراف الشباب المتعطل بالصورة التى عليها فى المجتمع المصرى للتعرف على خصائصهم المتعددة، إضافة إلى الاهتمام بحصر العوامل البنائية المختلفة التى تؤثر على الشباب المتعطل مرتكب الجريمة بجانب مشكلة البطالة.

<u>المنهج المستخدم فى الدراسة الحالية :-</u>

إن الباحث العلمى يستخدم فى بحثه من المناهج والطرق البحثية ما يحقق له بلوغ غايته من البحث العلمى. وفى ضوء أهداف الدراسة التى يجريها. ولما كان الهدف الأساسى للدراسة الراهنة قياس العلاقة بين البطالة، والاتجاه نحو السلوك الاجرامى، فقد تم استخدام منهج دراسة الحالة Case Study Method وذلك للحصول على بيانات أكثر تفصيلاً وعمقاً عن حالات الدراسة.

وتعتبر وحدة الدراسة هنا هو الفرد المتعطل عن العمل ويمارس عملاً مؤقتاً وقت ارتكاب السلوك الاجرامى. وفى إطار التكامل المنهجى فقد اعتمدت الدراسة أيضاً على المنهج التاريخى Historical Method لما يقتضيه تطبيقه من دلالات بدراسة تتبع وتطور مشكلة البطالة بالمجتمع ومعرفة الأسباب والعوامل التى أدت

إلى تناميها، وخاصة فى السنوات العشرة الأخيرة. وكذلك اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفى Descriptive Method بهدف التوصل إلى صورة شبه كاملة عن مشكلة الدراسة بالاعتماد على جمع الحقائق ثم تحليلها للوصول إلى وصف دقيق عنها.

الأدوات الرئيسية لجميع البيانات :

اعتمدت الدراسة الراهنة على دليل دراسة الحالة كأداة رئيسية لجمع البيانات للتعرف على الخصائص الاجتماعية والديموجرافية والتعليمية لوحدة الدراسة، وكذلك الظروف الأسرية للمبحوث قبل ارتكاب السلوك الإجرامى، وكذلك التعرف على أهم العوامل الخارجية والذاتية التى دفعته لارتكاب هذا السلوك، وكذلك معرفة تاريخ وحياة وحدة الدراسة. ولقد روعى ــ بقدر الامكان ــ فى تصميم دليل دراسة الحالة الشروط الضرورية من حيث عدد وشمولية الأسئلة لكل متغيرات الدراسة التى تحقق أهدافها.

كما تم الاعتماد فى الدراسة الحالية على أداة الملاحظة بدون المشاركة Non-Participation Observation باعتبار أن الملاحظة العلمية من أهم المصادر الأساسية فى الحصول على البيانات من مجتمع البحث، كما أنها تهيئ للباحث فرصة التعرف على السلوك الفعلى للفرد أو الجماعة فى صورته الطبيعية. وبالإضافة لذلك تم الاعتماد على البيانات التى أمكن الحصول عليها من مختلف الهيئات المحلية والدولية حول حجم مشكلة البطالة بالمجتمع المصرى، والخصائص المختلفة للمتعطلين، وكذلك البيانات المتعلقة بالجرائم من حيث أنماطها، وعلاقة المتعطلين بارتكاب بعض أنواع السلوك الإجرامى.

كيفية تصميم دليل دراسة الحالة :

تعد مرحلة تصميم أداة جمع البيانات من أهم المراحل التى تساهم فى تحقيق أهداف البحث من حيث المضمون والصياغة

والتسلسل المنطقى فى تساؤلاتها. وقد تم تصميم دليل دراسة الحالة بشكل يساهم بفاعلية فى جمع كافة البيانات من حالات الدراسة، حيث روعى أن يشتمل على مجموعة من التساؤلات تحقق الإجابة عليها التوصل إلى ما يلى :-

١- الخصائص الاجتماعية والديموجرافية والتعليمية للمبحوث.

٢- نوع وطبيعة العمل الذى يمارسه وقت ارتكابه للسلوك الإجرامى.

٣- الظروف الأسرية التى يعيشها المبحوث.

٤- ردود أفعال أسرته تجاه ارتكابه السلوك الاجرامى.

٥- الاتهامات التى وجهت إليه ونوع العقوبة التى صدرت ضده وتاريخ المبحوث الاجرامى.

٦- دور الأصدقاء فى حياته وارتكابه هذا السلوك الاجرامى.

٧- التاريخ الاجرامى لأسرة المبحوث ومدى تورط أحد أفراد أسرته فى ارتكاب سلوك اجرامى من قبل.

٨- مدى تأثير الظروف الاقتصادية وعدم توفير فرص العمل على ارتكاب الفعل الاجرامى.

٩- رؤيته وتصوراته حول أسباب مشكلة البطالة واقتراحاته لحل هذه المشكلة.

١٠- التعرف على مدى شعوره بالذنب لاعتدائه على حقوق الآخرين.

١١- تصوراته المستقبلية بعد انتهاء فترة العقوبة.

<u>اختيار حالات الدراسة :</u>

تم تحديد حالات الدراسة الخمس فى أولئك الأفراد الذين ارتكبوا أفعالاً اجرامية فى فترة تعطلهم أو أثناء قيامهم بأعمال مؤقتة هامشية ويقضون حالياً فترة العقوبة.

ولقد تم الاستناد إلى مجموعة من الاعتبارات التى روعيت عند اختيار هذه الحالات. ومن هذه الاعتبارات ما يلى :-

أ– أن تكون هذه الحالات من الشباب الحاصلين على مؤهل جامعى وفى سن العمل، ومضى على تخرجهم مدة لا تقل عن خمسة أعوام.

ب– أن تكون هذه الحالات من المتعطلين عن العمل وقت ارتكابهم السلوك الاجرامى، أو يمارسون أعمالاً هامشية مؤقتة ذات دخل محدود.

جـ– أن يكون أصحاب هذه الحالات من الذكور لإمكانية إجراء الحوار معهم دون حرج، أو مقابلتهم لمرات عديدة.

د– زيادة عدد الذكور من الشباب بالمدينة مقارنة بالريف، وذلك لتعرض المدينة لتيار الهجرة الريفية الحضرية باستمرار. فمن المتفق عليه ديموجرافياً أن الذكور أكثر الفئات العمرية والنوعية استعداداً للهجرة مما يترتب عليه زيادة عدد الشباب من الذكور فى المدينة عن بقية الفئات العمرية والنوعية. كما أنه من المعروف أن النزعة الإجرامية أقوى لدى الشباب عن كبار السن. ولقد أشار إيريك بيومر Eric Baumer فى دراسته حول الفقر والتصدع الأسرى والجريمة، إلى أن تركيب السكان والفقر المدقع يعدان ذات تأثير قوى ومهم فى هذا الشأن(٢٥).

مبررات اختيار مدينة المنيا كمجال تطبيقى للدراسة :

يعود اختيار مدينة المنيا كمجال جغرافى للدراسة لتفوقها عن القرية فى ارتكاب السلوك الإجرامى للأسباب التالية :

أ– انخفاض درجة التجانس فى الحضر عن الريف، حيث أن اتصال الأفراد فى الريف وكذلك دخولهم وثقافتهم تتشابه كلها إلى حد كبير، وذلك بخلاف ما هو سائد فى المدن.

ب– أن المدن تتسم بالتباين وانتشار ظواهر التشرد وسوء المسكن، وبؤر الجريمة فى مناطق كثيرة منها، ومما يدلل على ذلك ما أشار إليه كل من شو وماكاى فى دراستهما إلى أن التفكك

الاجتماعى داخل المجتمعات الحضرية يؤدى إلى إضعاف الروابط الاجتماعية غير الرسمية وينمى الثقافات الخاصة الجانحة[٢٣].

جـ- كبر حجم المجتمع الحضرى، حيث ترتبط الحضرية بحجم المجتمع إيجابياً، بينما يرتبط الريف بحجم المجتمع سلبياً. وقد أشار ويرث Wirth إلى الخصائص المميزة للمجتمع الحضرى متمثلة فى زيادة عدد السكان وارتفاع معدل كثافتهم وعظم تباينهم مما يؤدى إلى ضعف الروابط والشخصية والعلاقات الاجتماعية الأولية والإجماع حول معايير محددة يؤدى إلى نتائج من الاغتراب الفردى وانتشار السلوكيات الانحرافية[٢٤].

تطور حجم قوة العمل والبطالة فى مصر :

ظهرت مشكلة البطالة فى مصر بوضوح وبحدة باعتبارها من أعقد المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى مع بداية التسعينيات. فمع النمو السريع للسكان بمعدل ٢,٢% سنوياً، وتزايد قوة العمل بمعدل أسرع ٢,٦% لم يستطع الاقتصاد المصرى الذى ينمو بمعدل ٢% أن يحقق استيعاب الوافدين لسوق العمل والذى بلغ عددهم حوالى ٥٠٠ ألف خريج سنوياً وارتفعت فى السنوات الأخيرة لتصل إلى ٥٥٠ ألف خريج. وطبقاً لتعداد ١٩٩٦م بلغ عدد المتعطلين مليون وخمسمائة وخمس وثلاثين ألف نسمة تقريباً بنسبة قدرها ٨,٩% من جملة قوة العمل ثم ارتفع العدد فى عام ٢٠٠٠م طبقاً لبيانات بحث العمالة بالعينة والذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى حوالى مليون وستمائة وثمانية وتسعين ألف تقريباً بنسبة قدرها ٩%[٢٦].

وتعكس البيانات انتشار البطالة فى الريف والحضر، وبين الذكور والإناث، وانتشارها فى جميع محافظات مصر، وتعكس بعض البيانات تركيز البطالة بين صغار السن (١٥-٢٤) وارتفاع نسبة البطالة بين الإناث حيث بلغت ٤٤% فى الريف، ١٧% فى الحضر، وقد يكون ذلك راجعاً إلى تجنب تشغيل الإناث ووجود أعمال لا تناسب طبيعتهم أو ارتفاع

نسبة الأمية بينهم أو تحيز سوق العمل لصالح الذكور. كما أن النسبة بين المتعلمين أكبر منها بين غير المتعلمين، ولعل من أسباب ذلك أن غير المتعلمين لا يسجلون أنفسهم فى مكاتب العمل، إلى جانب عدم دقة البيانات الإحصائية الخاصة بغير المتعلمين ونوعية الأعمال التى يقومون بها(٢٧).

ومن الجدير بالذكر أن هناك صعوبة فى الاعتماد الكلى على الإحصاءات الرسمية لإعطاء صورة واقعية للحجم الفعلى لمشكلة البطالة فى المجتمع المصرى للأسباب الآتية(٢٨) :

أ- ندرة الإحصاءات وقدمها. حيث أنه لا يمكن تقديم تفسير علمى لمشكلة البطالة إلا فى ضوء ظروف الواقع المعاش فى المرحلة الآتية.

ب- عدم الدقة المتوخاه فى جمع ورصد الإحصاءات. حيث نجد أن الإحصاءات الرسمية تدخل فى حسبانها فئات عمرية لا يجب دخولها كالأطفال وصغار السن مثلاً، وبالتالى تكون الإحصاءات الرسمية غير دالة على حقيقة الظاهرة فى الواقع الاجتماعى.

ويمكن الإشارة إلى المستوى العام للبطالة بالمجتمع المصرى فى السنوات من ١٩٩٥- ٢٠٠١، وذلك طبقاً لإحصاء منظمة العمل العربية فى الكتاب الدورى لإحصاءات العمل فى البلدان العربية، وذلك فى العدد السادس منه والصادر عام ٢٠٠٤م، وذلك من خلال الجدول التالى(٢٩) :

جدول (١)

يوضح المستوى العام للبطالة فى مصر فى الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠١)

السنة	ذكور	إناث	المجموع (بالألف)
١٩٩٥	٩٩٧	٩٢٠	١٩١٧
١٩٩٦	١٠٠١	٥٣٤	١٥٣٥
١٩٩٧	٧٠١	٧٤٥	١٤٤٦
١٩٩٨	٧٠٤	٧٤٤	١٤٤٨

١٩٩٩	٧٢٤	٧٦٨	١٤٩٢
٢٠٠٠	٧٤٤	٩٥٥	١٦٩٩
٢٠٠١	٨٥٢	٩٣١	١٧٨٣

المصدر : منظمة العمل العربية : الكتاب الدورى لإحصاءات العمل فى البلدان العربية، العدد السادس، ٢٠٠٤، ص٣٦٨.

حجم قوة العمل بالمجتمع المصرى :

يتوقف حجم قوة العمل على مجموعة من العوامل أهمها معدل نمو السكان وتركيبهم العمرى والنوعى وفرص العمل المتاحة والقيم والاتجاهات التى تحدد إسهام كل فئة من الفئات المختلفة فى الإنتاج.

ويمكن التعرف على حجم قوة العمل والبطالة فى مصر بدءاً من عام ١٩٥٠م وحتى عام ٢٠٠٠م من خلال بيانات الجدول التالى(٣٠) :

جدول (٢)

يوضح تطور حجم قوة العمل والبطالة فى مصر خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٠)

السنة	قوة العمل	عدد المتعطلين	معدل البطالة
١٩٥٠	٥٤٣٢١٩٠	١١٢٥٣٥	٢,١
١٩٦٠	٦٨٦٠٥٣٤	١٤٢٢١٥	٢,١
١٩٧٠	٨٥٧٥٢١٦	٣٦٨٦٦٦	٤,٣
١٩٨٠	١٠٦٧٨٢٧٣	٤٥٩٠٨١	٤,٣
١٩٩٠	١٣٨٢٦٣٤٠	١٥٣٢٤٦٥	١١,١
٢٠٠٠	١٨٩٠٢٤٠٠	١٦٩٨١٠٠	٩,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : العمالة والبطالة فى جمهورية مصر العربية، قطاع الإحصاء، إبريل ٢٠٠١، ص٥١.

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق تضاعف حجم قوة العمل طوال هذه الفترة خلال ثلاث مرات ونصف مرة من عام ١٩٥٠ إلى

٢٠٠٠م. وقد وضحت بيانات هذه الزيادة أن قوة العمل زادت فى العشر سنوات (١٩٨٠– ١٩٩٠م) بحوالى ٣,٢ مليون نسمة، وهى ما تعادل تقريباً الزيادة المماثلة التى حدثت خلال العشرين عاماً بين (١٩٥٠م)، (١٩٧٠م)، وخلال السنوات التالية من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠م، حيث زادت قوة العمل بصورة أكبر حيث بلغت حوالى ٥,١ مليون نسمة. ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى ارتفاع معدل المواليد بصورة أكبر فى الستينيات التى صاحبها حدوث انخفاض فى معدل الوفيات، وبالتالى زاد معدل نمو السكان مما أدى إلى دخول أعداد كبيرة فى سن العمل ظهرت ملامحها منذ عام ١٩٨٠.

ومن الملاحظ كذلك تضاعف عدد المتعطلين أكثر من خمس عشرة مرة خلال الفترة (١٩٥٠– ٢٠٠٠). كما أنه فى العقدين الأخيرين (١٩٨٠– ٢٠٠٠) ارتفع عدد المتعطلين إلى أكثر من المليون ونصف المليون متعطل؛ وذلك لعوامل متعددة منها تخلى الدولة عن سياسة تعيين الخريجين، هذا بالإضافة إلى ضعف قدرة سوق العمل عن توفير فرص العمل الكافية لمواجهة الزيادة الوافدة إلى سوق العمل، ومع ذلك انخفض معدل البطالة من ١١,١% عام ١٩٩٠ إلى ٩% عام ٢٠٠٠م.

<u>توزيع المتعطلين حسب الحالة التعليمية :</u>

إن سياسة التوظف التى انتهجتها الدولة عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب بهدف إيجاد فرص أمام الخريجين، وفى ضوء عدم ربط سياسة التعليم بخطط التنمية، وعدم التوافق بين السياسة التعليمية واحتياجات السوق بصفة عامة، ساعد ذلك على انتشار البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة كأحد الآثار الاجتماعية لسياسة التوظيف[٣١]. ويبين الجدول التالى خطة توزيع البطالة وفقاً للمستوى التعليمى بين عامى ١٩٩٥، ٢٠٠٠م

جدول (٣)

التوزيع العددى والنسبى للمتعطلين حسب الحالة التعليمية فى عام ١٩٩٥، ٢٠٠٠م

الحالة التعليمية	العدد فى عام ١٩٩٥م	النسبة المئوية	العدد فى عام ٢٠٠٠م	النسبة المئوية
أمى	٢٢٩٠٠	١,٢	١٣٦٠٠	٠,٨
يقرأ ويكتب	٢٠٣٠٠	١,١	١٥٧٠٠	٠,٩
أقل من المتوسط	٢٧٤٠٠	١,٤	١٥٦٠٠	٠,٩
متوسط	١٤٥٠٢٠٠	٧٥,٩	١١٣٥٠٠٠	٦٦,٩
فوق المتوسط	١٥٣٢٠٠	٨	١٣٦٥٠٠	٨
مؤهل جامعى فأعلى	٢٣٦٤٠٠	١٢,٤	٣٨١٧٠٠	٢٢,٥
الجملة	١٩١٠٤٠٠	١٠٠	١٦٩٨١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع الإحصاء، إبريل ٢٠٠١، ص٧١.

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة بطالة المتعطلين سواء كان تعليمهم عالياً أو متوسطاً وأقل من المتوسط تتجه نحو الزيادة فى الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، وذلك على عكس الأميين أو من يجيدون القراءة والكتابة فإنها تتجه نحو الانخفاض. ويشير الجدول التالى إلى توزيع المتعطلين حسب المؤهل الدراسى.

جدول (٤)

التوزيع العددى والنسبى للمتعطلين من خريجى الجامعات والمعاهد العليا

المؤهلات	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس زراعة والمعاهد العليا	٢٧٩٠٦	١٤,٥

الزراعية		
ليسانس الآداب والآثار	٢٩٦٥٩	١٥,٤
بكالوريوس التجارة والمعاهد العليا التجارية	٦٥٥٤٠	٣٤,١
ليسانس حقوق	٢٨١٥٠	١٤,٦
بكالوريوس الهندسة	٨٨٨٥	٤,٦
بكالوريوس الخدمة الاجتماعية	١٣٨٧٨	٧,٢
باقي المؤهلات والتخصصات	١٨٤٣٣	٩,٦
الإجمالى	١٩٢٤٥١	١٠٠

المصدر : مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : حصر فائض الخريجين، ٢٠٠٠م.

ويتضح من هذا الجدول أن المتعطلين يتركزون فى مجال التعليم التجارى، حيث يوجد أكثر من ثلثى المتعطلين من حملة بكالوريوس التجارة، ويأتى فى المرتبة الثانية خريجى الآداب والآثار بنسبة ١٥,٤% وأقل نسبة بطالة توجد بين خريجى كليات الهندسة ثم الخدمة الاجتماعية. وبالنسبة لخريجى كليات الهندسة فيعود ذلك إلى انخفاض أعداد المقبولين بهذه الكليات مقارنة بنوعية أعداد المقبولين فى الكليات الأخرى كالتجارة والحقوق. أما الانخفاض فى نسبة البطالة بين خريجى الخدمة الاجتماعية والاجتماع، وذلك بسبب تعدد مجالات العمل أمامهم فى مختلف قطاعات الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن الفروق بين المتعلمين وغير المتعلمين، وكذلك العلاقة بين المستوى التعليمى والبطالة أشار إليها العالم تودارو فى كتابه عن "التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث "World Economic Development in the Third فقد أوضح أن هناك علاقة طردية بين معدلات البطالة والمستوى التعليمى بين الذكور والإناث فى المناطق الريفية والحضرية(٣٢).

أسباب البطالة وأساليب قياسها :

تركز تقارير التنمية البشرية المتعددة أساساً على البشر وضرورة رفع قدراتهم البشرية وتمكينهم من فرص الحياة العادلة، وعلى رأسها الحصول على فرصة عمل كريمة ودخل يكفى للتمتع بنوعية حياة أفضل، حيث إن ذلك يعد مطلباً لاستقرار البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وليس ترفاً قد يتغنى به الشعراء والكتاب فقط. وتعطل الشباب فى الوطن العرف ليس ظاهرة عربية فقط، بل إنها مشكلة تؤرق الكثير من دول العالم، ولها العديد من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، لما لهؤلاء الشباب من طاقة كبيرة قد توجه اتجاهاً يؤدى إلى انحرافها فتمثل قنبلة قابلة للانفجار فى أى لحظة(٣٣).

ويمكن عرض وجهة نظر أخرى فى أسباب البطالة ترى أنه يمكن تحديدها فى الأسباب الآتية(٣٤):

١- الزيادة السكانية المستمرة التى أدت إلى ارتفاع حجم قوة العمل الداخلة إلى سوق العمل سنوياً دون أن تقابلها زيادة متوازنة فى الطاقة الاستيعابية لسوق العمل.
٢- قصور حجم الاستثمار اللازم لإيجاد فرص عمل كافية تستوعب القوى العاملة المتاحة.
٣- دخول الأطفال دون سن العمل لسوق العمل وتشغيلهم أدى إلى مزاحمتهم للقوى العاملة من البالغين فى الحصول على فرص العمل المتاحة.
٤- انخفاض الطلب على العمالة المصرية فى سوق العمل العربى وخاصة بعد حرب الخليج.
٥- عدم التوافق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية.
٦- تراجع الدولة عن تعيين الخريجين فى الجهات الحكومية والهيئات العامة.

ويرى آخرون أن من يحاول إرجاع البطالة إلى التعليم ينبغى ألا يغفل وأن يعى تماماً أن التعليم حق لكل مواطن بقدر ما تحمله

قدراته الذهنية بغض النظر عن وضعه الاجتماعى والاقتصادى، ويستلزم ذلك تحديد أهم أسباب مشكلة البطالة فى مصر فيما يلى[٣٥] :

١- غياب التنسيق بين التعليم واحتياجات المجتمع.

٢- التوسع فى التعليم مع قصور إمكانياته.

٣- الهجرة الداخلية والخارجية.

٤- سياسة التوظيف الحكومى.

٥- التحديث التكنولوجى.

٦- جمود سوق العمل وعدم تشجيع القطاع الخاص.

٧- سيادة بعض القيم الاجتماعية.

٨- بطء النمو الاقتصادى والتخطيط غير المتوازن للاستثمار.

٩- اندثار بعض الحرف والصناعات.

١٠- التسيب فى تطبيق قوانين العمل.

<u>الأساليب المختلفة لقياس البطالة :-</u>

وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤م تحتل مصر المرتبة رقم ١٠٨ بين ١٧٥ دولة فيما يتعلق بمعدلات التنمية وارتفاع معدل البطالة. ورغم الجهود التى بذلت فى مصر على مدار عقود، ومازالت تبذل لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنها لم تنجح بشكل كامل فى تحقيق نتائج ملموسة وتغير حقيقى فى مستوى معيشة المواطن المصرى، خاصة فيما يتعلق بعدم الاهتمام بما يشغل الشباب من هموم مثل انتشار البطالة وخاصة بين فئة الشباب، وهو ما يعتبر من أكثر وأهم التحديات التى تواجه التنمية الاقتصادية[٣٦].

وبناء عليه يتطلب القياس الدقيق لحجم البطالة تحديداً دقيقاً للعناصر التى تتضمنها قوة العمل سواء كانوا من العاملين أو المتعطلين عن العمل ولديهم القدرة عليه ولا يجدونه على أن يستبعد من قوة العمل الأطفال دون السادسة من العمر، ومن هم فوق سن التقاعد، وكذلك المرض ذوى العاهات المستديمة غير القادرين على العمل الذين يمثلون نوعاً من البطالة الراكدة[٣٧].

ولتعدد أشكال البطالة (الكاملة والجزئية والموسمية والدورية والمقنعة) ستقتصر الدراسة الراهنة على عرض قياس كل من البطالة الكلية والمقنعة لأنهما يشكلان خطورة على المجتمع. ويعتبر مقياس البطالة الكلية أكثر شيوعاً واستخداماً لإمكان إجرائه بيسر عن البطالة المقنعة باعتبارها ظاهرة نسبية تتحكم فيها ثلاثة عوامل فردية وتنظيمية ومجتمعية، وإن كانت العوامل التنظيمية أكثر هذه العوامل تأثيراً مقارنة بالعوامل الأخرى.

أ- قياس البطالة الكلية :

وفيها يقاس معدل البطالة عن طريق قسمة الأفراد المتعطلين البالغين من العمر ١٥-٦٤ سنة إلى إجمالى قوة العمل بهذه الفئة العمرية، والتى تشتمل على من هم فى سن العمل والقادرين عليه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون إلا أنهم جميعاً يمثلون قوة العمل(٣٨). ويعبر هذا المعدل عن حجم البطالة فى المجتمع، كما أنه يستخدم فى مقارنة هذه المشكلة خلال فترات زمنية معينة سواء بين الدول المختلفة أو بين المناطق والتقسيمات الإدارية داخل الدولة الواحدة ويعبر اتجاه هذا المعدل خلال فترة زمنية مؤشراً للحكم على قدرة اقتصاد المجتمع على توفير إيجاد فرص عمل للقادرين عليه ويبحثون عنه وذلك فى ظل الظروف المتغيرة عبر الزمن.

ب- قياس البطالة المقنعة :

ويعتبر هذا المقياس من المقاييس الأساسية، وإن كان أقل شيوعاً وانتشاراً فى الاستخدام والتطبيق عن البطالة الكلية إلا أنها قضية بحثية ذات طابع أكاديمى ومجتمعى؛ لأنها تساهم بفاعلية فى تحديد من هم الذين يعملون بالفعل فى مختلف مؤسسات العمل، ومن هم الذين يمكن الاستغناء عنهم أو تحويلهم إلى أنشطة أخرى.

ولقد اتفقت الدراسات التى قام بها إدوارد Edward فى بعض البلدان النامية وتقارير منظمة العمل الدولية فى باكستان ومصر

وبعض الدراسات المسحية فى نيكاراجوا وباراجواى على أن أهم مؤشرات قياس البطالة المقنعة تتمثل فى[٣٩] : متوسط عدد ساعات العمل ــ التوظيف الكامل للمهارات والخبرات ــ الرضا عن العمل ــ مستوى الدخل الذى يحصل عليه الموظف.

العلاقة بين البطالة والجريمة :

لا غرو فى أن البطالة ظاهرة موجودة فى أغلب المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية، على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة، ولكن قد يختلف حجمها ونسبتها وطبيعتها من مجتمع لآخر، حيث توجد علاقة بين حالة البطالة ومستويات التأهيل العلمى للقوى العاملة والعاطلين عن العمل، وعلاقة أيضاً بين حالة البطالة وحدوث الجريمة فى المجتمع، كما أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع نسبة البطالة وقضايا الإرهاب والجريمة. وتتبلور هذه العلاقة من خلال الحالة التعليمية للعاطلين عن العمل، أى كلما انخفض المستوى التعليمى للعاطلين عن العمل ارتفع عدد قضايا الإرهاب والمخدرات فى المجتمع[٣٩].

وتقدم الدول تقارير عن البطالة والآثار الناجمة عنها، كما تُسن بعض القوانين وتضع النظم المتعلقة بالبطالة، وهذه التقارير يمكن أن تدخل فى باب الإطار التنظيرى المتعلق بالكشف عن العلاقة بين البطالة والجريمة، رغم أن هذه التقارير وتلك القوانين والنظم تعتبر مزيجاً من التوجهات النظرية المتفاعلة مع الممارسات العملية.

وبخصوص التقارير، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً لمؤتمر كاراكاس (بفنزويلا) سنة ١٩٨٠م جاء فيه "أن البطالة والفقر والأمية، والتمييز العنصرى، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تمثل عوامل مؤدية للإجرام بصورة عامة، وعلى الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة العمل على إزالتها"[٤٠].

ويأتى الاهتمام الكبير بقضية البطالة من خلال ما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع، وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته. ووفقاً لذلك تكمن المشكلة الأساسية لموضوع البطالة فى الحاجة إلى تحديد العلاقة بين حالة البطالة والمستويات التعليمية للقوى العاملة من جانب، وحالة البطالة والجريمة من جانب آخر، وذلك من خلال تحديد الآثار السلبية المترتبة على ارتفاع نسبة البطالة فى المجتمع، ومدى تأثيرها فى الوضع الصحى والنفسى والاجتماعى والاقتصادى لأفراد المجتمع(٤١).

فما يجمع إذن بين البطالة والجريمة هو رابط جدى خطير الشأن ولا مجال فى السعى إلى استتباب الأمن واستقرار الأوضاع العامة اجتماعياً وسياسياً من تحقيق الاستقرار الاقتصادى الأكيد بمعالجة مشكلاته، وعلى رأسها مشكلة البطالة، فإذا ما كانت هذه المشكلة، بحجم كارثى اجتاز كل الخطوط الحمراء، وبالتالى يتطلب ذلك وضع أولويات للحل الجذرى لهذه المشكلة، لكى نصل بواسطته إلى بر الأمان وتطبيع الأرضية لوقف آلة التدمير الناجمة عن كارثة البطالة(٤٢).

وتشير دراسات أمنية مصرية إلى أن نسبة من الشباب المصرى الذى أقبل على الانتحار ترجع إلى بطالة هؤلاء الشباب، وشعورهم باليأس، وأنهم أصبحوا عالة على أسرهم بعدما ربتهم وعلمتهم، وظلوا فى كنفها حتى بلغت أعمار بعضهم سن ٤٠ عاماً بدون عمل أو زواج أو أمل فى مستقبل مهنى محترم. ولقد نشرت صحيفة مصرية مستقلة نماذج لعدد من هؤلاء الشباب ممن انتحروا تاركين رسائل تدل على يأسهم وصعوبة الحياة فى ظل عدم وجود عمل(٤٣).

كما تشير كثير من الدراسات إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من عدم الشعور بالرضا عن النفس وعدم الالتزام بأنظمة المجتمع، وتنامى ما يسمى بالحقد الاجتماعى الأمر الذى يؤدى فى

النهاية إلى الانحراف بأنواعه المختلفة السلوكية والفكرية وارتفاع معدل الجريمة تبعاً لذلك.

وهناك يظهر تأثير مشكلة البطالة المادى على مرتكبى تلك الجرائم إذ أن العاطلين يمثلون نسبة كبيرة من مرتكبيها. ومع التحولات السريعة فى المجتمع وعدم معالجة المشكلات الناتجة عن الفراغ وضعف مخططات التنمية الاجتماعية فضلاً عن عدم ملاءمة نظام الأجور مع متطلبات الحياة، وتفاقم مشكلة البطالة التى تمثل إحدى التحديات المهمة للأمن الوطنى للدولة، ولكى تستطيع الدولة أن تحقق أهداف الاستراتيجية الأمنية لابد من ربطها بالتنمية الاجتماعية على أن توضع فى إطار سياسة تنموية شاملة تأخذ فى اعتبارها واقع المجتمع وتعالج مشكلاته بطريقة واعية وتبعد عن شبح الجريمة وتعالج دوافعها(٤٤).

عرض نقدى للدراسات السابقة :

لقد درجت معظم الدراسات النظرية التى أجريت فى مجال الجريمة على اعتبار البطالة عاملاً من ضمن مجموعة من العوامل الأخرى المسببة لمعظم أشكال السلوك الإجرامى. وبغض النظر عن شكل العلاقة بين البطالة والجريمة فالهدف الأساسى فى هذا الجزء من الدراسة الراهنة التعرف على أهم الآثار التى تتركها البطالة على حجم ونوعية مشكلة الجريمة، وأهم الأساليب التى يجب اتباعها لمنع حدوثها أو التقليل منها، وذلك على النحو التالى :

– أوضحت دراسة بعنوان "الجريمة والبطالة والشباب" أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية، وتناولت الفترة الزمنية ما بين (١٩٥٨–١٩٩٠) أن الجريمة بين الشباب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستوى الراهن للبطالة بين الشباب، وكذلك التغير السنوى فى معدلها، وذلك بالنسبة لجرائم العنف (القتل ــ الاغتصاب ــ الاعتداء الجنسى). بالإضافة لجرائم الملكية (السرقة ــ السطو ــ الاختلاس)(٤٥).

كما اتضح من دراسة ثانية أجريت فى إقليم لافايت Lafayette بلويزانا بالولايات المتحدة الأمريكية. وحاولت اختبار العلاقة ما بين البطالة والجريمة المبلغة لمكتب المباحث الفيدرالى (FBI) وذلك على مدى أربع سنوات ونصف. ولقد اتضح من هذه الدراسة أن كلاً من معدلات السرقة والسطو ترتبطان جوهرياً بمعدلات البطالة(٤٦).

وفى دراسة حول العلاقة بين الجريمة والبطالة بأمريكا، ومن خلال تحليل سلسلى زمنى لمعدلات البطالة، ومعدلات المقبوض عليهم فى جرائم القتل والسرقة والسطو، وذلك بالنسبة لشرائح عمرية معينة وجماعات سلالية (البيض والسود) خلال الفترة من (١٩٥٩ – ١٩٨٧) تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن البطالة تؤثر فى معدلات الجريمة فى كل جماعات العمر بالنسبة للبيض والسود على السواء(٤٧).

وهناك أيضاً من الدراسات من يشير إلى عدم وجود تأثير للبطالة على الجريمة، فقد حلل كل من Danzirar & Wheeleries عام ١٩٧٥، معدلات الجريمة كالاغتصاب والسطو والسرقة بالولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامى ١٩٤٩ – ١٩٧٠م. وخلصا إلى معدل البطالة بين الذكور لا يبدو مرتبطاً بشكل منتظم بهذه الأنماط من الجرائم. وكذلك درس فوكس Fox فى عام ١٩٧٨م معدلات الجريمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامى ١٩٥٠ – ١٩٧٤، ولم يتمكن من إيجاد أية علاقة إيجابية بين البطالة والجريمة. وباستخدام مسح الضحايا بجانب الرجوع إلى بيانات الجرائم المسجلة بمعرفة البوليس حلل كل من دانسر ولوب Dancer & Laub التغيرات التى تطرأ على معدلات البطالة وفقاً للسن أو الجنس والنوع وتمت مقارنتها بمعدلات الجرائم وفقاً لسن ونوع وجنس مرتكبيها أيضاً، ووجد أن البطالة لا ترتبط بالمعدل الكلى للجريمة، وخاصة بالنسبة لجرائم الاغتصاب والسرقة وجرائم الأحداث والبالغين والبيض والسود على السواء(٤٨).

إلا أن الدراسة الراهنة تختلف مع ما ذهبت إليه الدراسة السابقة حيث ظهر من تحليل حالات الدراسة الراهنة ميدانياً أن العلاقة وثيقة بين البطالة وارتكاب السلوك الاجرامى بمختلف أنماطه.

كما أشارت إحدى الدراسات الميدانية التى طبقت فى محافظة أسيوط، والتى طبقت على عشر حالات تم اختيارهم من مناطق عشوائية بمحافظة أسيوط بمناطق (الوليدية – الحمراء– جنينية درويش) أنه بالرغم من البطالة التى يعانيها بعض هؤلاء المبحوثين والجهد المبذول فى النشاط الاجرامى للحصول على المال، فإنهم يفضلوا توفير احتياجاتهم من المخدرات أولاً قبل توفير احتياجاتهم الأساسية اليومية. كما أن جرائم المتعطلين فى المناطق العشوائية تنحصر فى الأنماط الاجرامية ذات الباعث الاقتصادى فى ارتكابها من حيث الشكل والمحصلة النهائية منها كسرقة المنازل والمتاجر وترويج المخدرات والنشل والسرقة بالإكراه .. إلخ(٤٩).

وكذلك الدراسة التى أجراها مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة بالقاهرة للوقوف على العلاقة بين البطالة والجريمة بمصر فى الفترة من ١٩٨٣– ١٩٩٠. ولقد أسفرت النتائج عن وجود ارتباط طردى قوى بين كل معدلات ارتكاب الجرائم بصفة عامة ومعدلات البطالة، وكذلك الاتجاه نحو التزايد المستمر فى حجم الجرائم التى يرتكبها العاطلون خلال السنوات المقبلة. كما اتضح وجود ارتباط طردى بين معدلات البطالة وجرائم السرقة بمختلف أنواعها وجرائم الاغتصاب وهتك العرض وبين دافع الحصول على المال وإشباع الحاجات الأساسية، وكذلك الحاجات الجنسية(٥٠).

كما أن هناك بعض الدراسات الحديثة مثل دراسة كل من (Raphael & Winter-Ebmer) والتى أجريت عام ٢٠٠١م، حول تأثير البطالة فى نسبة الجريمة التى صنفا فيها الجرائم إلى نوعين رئيسيين :

أ- جرائم تدخل ضمن الاعتداء على الأملاك (السرقة ــ النشل ــ سرقة السيارات).

ب- جرائم تندرج تحت الاعتداء على النفس (القتل ــ الاغتصاب ــ السطو ــ الإيذاء الجسدى).

ولقد أكدت نتائج دراستهما وجود علاقة ثابتة بين جرائم الاعتداء على الأملاك والبطالة، بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بازدياد نسبة البطالة.

وكذلك دراسة كل من Gould, Weinberg & Mustard والتى تم تطبيقها عام ٢٠٠٢م، وكشفت عن وجود علاقة معنوية بين العاطلين عن العمل من الذكور ممن مؤهلاتهم التعليمية دون المستوى الجامعى وجريمة الاعتداء على الأملاك، وبخاصة سرقة المنازل والسيارات(٥١).

تقارير دراسة الحالات

الحالة الأولى

أولاً : البيانات الأساسية :

- السن : ٢٨ سنة. – الحالة الاجتماعية : أعزب.
- المؤهل : ليسانس آداب (لغة عربية).
- عدد أفراد الأسرة : ٦ أفراد.

ثانياً : النشاط الاجرامى : الاشتراك فى سرقة شقة.

يعمل هذا المبحوث فى أحد محلات السوبر ماركت، ويعمل به طوال النهار. ولقد التقت الباحثة مع المبحوث فى حجز قسم الشرطة، حيث بذلت جهداً كبيراً معه لإجراء هذه المقابلة لإقناعه بالإدلاء ببعض المعلومات مع تأكيدها له أن هذه المعلومات ستكون سرية للغاية ولن يطلع عليها أحد، وهى فقط لغرض البحث العلمى.

ولقد بدأ المبحوث حواره متردداً، وبكى بشدة لشعوره بالخجل والألم قائلاً: "أنتم السبب فى اللى أنا فيه، ليه دخلنا الكلية وتعبنا وحصلنا على الليسانس ؟ يا ريت كنت وفرت عمرى والمصاريف ودخلت ثانوى فنى. دا أنا كان كل أملى بعد التخرج أن ألاقى عمل وأرعى والدتى بعد وفاة والدى وأن أحاول أساعدها فى تربية اخواتى مع معاش والدى البسيط".

ثالثاً : الظروف الأسرية للمبحوث :

قال المبحوث : "والدى كان بيعمل فى السكة الحديد ودخله معقول ووالدتى ربة منزل واخواتى بالتعليم الاعدادى والثانوى. وبعد ما خدت الليسانس بحثت عن عمل فلم أجدى حتى الوظيفة المؤقتة. وصاحب السوبر ماركت اللى كنت بأعمل فيه كان معرفة للمرحوم والدى، فعرض على أن اشتغل معاه طوال النهار، وإن كان بمرتب ضعيف فرفضت فى الأول، ولكن ظروف الحياة صعبة والقعدة فى البيت أصعب. فقبلت العمل معاه، واستمريت لمدة سنتين، وبصراحة صاحب العمل كان بيثق فىَّ، وآجى فى آخر النهار أسلمه الإيراد كاملاً لأننى كنت المسئول عن تسليم البضاعة، وآخد الثمن من الزباين، وكانت الأمانة والثقة هى أهم شئ بيننا".

رابعاً : الاتهامات التى وجهت للمبحوث :

قال المبحوث بكل خجل وضيق بعد أن أدار وجه بعيداً عن الباحثة : "الله يجازى اللى منه السبب، وقبل كده الله يجازى الأيام المرة، وظروف البلد اللى وضعتنى فى الموقف ده. يعنى كان إيه يخلينى فى الموقف ده لو أنا حصلت على وظيفة تناسب مؤهلى الدراسى وميولى. ده أنا كنت من أحسن طلاب الكلية، وتقديرى كل سنة كان ما بين جيد ومقبول، ولم أرسب أبداً، وكنت مطيع جداً لوالدى (رحمه الله)، ووالدتى كانت بتدعو لى باستمرار، ولكن آهو ده اللى حصل، وزى ما حضرتك عارفه إن السوبر ماركت فى أحسن منطقة فى مدينة المنيا، وكل الأبراج والعمارات حوالينا والسكان معظمهم من

مستويات عالية. ووجودى طوال النهار بالعمل عرفنى على مجموعة من أصدقاء السوء. ونهايته تهمتى اللى اتمسكت فيها هى الاشتراك فى سرقة شقة وأنا فى انتظار الترحيل للسجن لقضاء العقوبة".

خامساً : التاريخ الاجرامى للأسرة ورد فعلها تجاه الجريمة :

قال المبحوث : أبداً مفيش حد فى الأسرة له سوابق اجرامية لا أسرتى الصغيرة ولا باقى الأهل فى البلد. وتاريخ أسرتى زى الفل ده احنا ناس طيبين، ووالدى كان دايماً من شغله للبيت وميعرفش حتى طريق القهوة، ووالدتى ست طيبة تعشعش وتحافظ على البيت، وحريصة على تعليمى أنا واخوتى، وبتكون دايماً قاعدة فى البيت لا تعرف ايه اللى بره ولا اللى بيجرى فى الدنيا. وأقدر أقول إن أنا الوحيد فى الأسرة اللى عملت العملة ده. ولما سمعت أسرتى بهذه الحادثة نزلت زى الصاعقة عليهم، وذهلوا جميعاً، وهمه لحد دلوقت فى ذهول واستغراب وده أول مرة فى حياتى أعمل كده، ولحد دلوقت أنا مش عارف ليه ده حصل، وليه عملت كده، وحتى صاحب السوبر ماركت مش مصدق وفى حالة ذهول والزباين كما استغربوا لما سمعوا الخبر وواحد منهم قال دى الدنيا مالهاش أمان يا ولاد".

سادساً : الصداقة بين الناس وجماعة الأصدقاء :

قال المبحوث : "الصداقة دلوقت اتغيرت، ولكل مرحلة صداقتها ده أيام الجامعة كان أصدقائى زى الفل والله يجازى ولاد الحرام. ده صديقى الوحيد اللى اتعرفت عليه فى الحى اللى فيه المحل شوية شوية اغرانى، وسهل العملية خالص، وقاللى كلها ساعة زمن ونبقى من الأغنياء، ده احنا هنسرق الحاجات الخفيفة بس ونبيعها ونعيش حياتنا. وهو زى حالاتى قاعد من غير شغل، وأنا بأعمل بقال ده يبقى معقول !!".

واستطرد المبحوث قائلاً : "صديقى عرفنى على اثنين تانى واخدين دبلوم صنايع، ودول خلوا الفكرة تختمر فى مخى. وبعد فترة

طويلة من التفكير والبحث والتخطيط، ولكن آتارى عين الشرطة كانت راصدة الشقة إياها لأن صاحبها كان مبلغ عنها طول فترة سفره. والمهم دوله ما طلعوش أصدقاء ولا أصحاب دول ضيعونى، دول لو كانوا أصحاب بالمعنى الصحيح كانوا نصحونى ومحصلش اللى حصل، والله ينتقم منهم".

سابعاً : رأى المبحوث فى الإدمان والمكيفات :

قال المبحوث : "أنا أسمع عن المكيفات من الناس ومن الأصدقاء فى الأيام الأخيرة أنها بتعمل إيه، وأنا وبصراحة والحمد لله لا أنا جربت ولا شفت، وأنا كنت بأدخن السجاير ومازلت لغاية دلوقت، وحاولوا معايا أصحابى كثير علشان أشرب معهم مخدرات ولكنى والحمد لله رفضت ده".

وعن رأى المبحوث فى مدمنى المخدرات قال : "الناس ده غلطانه لأنهم بيضعوا حياتهم وفلوسهم ومستقبلهم، وبصراحة الناس بتعلم بعضها، ولازم اللى يعمل كده يكون عنده فلوس كتيرة، لأن المخدرات عايزة فلوس كثيرة، وهى بتبدأ من أول مرة وبعد كده ميقدرش الواحد يبطلها تانى. والشلة لها تأثير على الواحد مننا لأن هى اللى بتجر رجليه فى البداية يعنى بتاخد الواحد واحدة واحدة، وبيقولوا ده كويس وده مزاج والعملية بتبتدى كده فى الأول. وبصراحة أنا ما جربتش دوامة الإدمان والمخدرات؛ لأن دخلى ضعيف وأنا من أسرة فقيرة".

ثامناً : تأثير الظروف الاقتصادية على ممارسة السلوك الاجرامى :

قال المبحوث : "إن الواحد اللى معاه قرش يساوى قرش. والواحد من غير فلوس يموت أحسن، يعنى الواحد لو قعد من غير عمل ولا مرتب ولا أى حاجة ياكل منها هيعمل إيه؟ يا إما يسرق يا إما ينتحر. وطبعا عشان يموت ينتحر وده حرام، يعنى السرقة أخف وأنا مثال. اندفعت وراء صديقى لسرقة الشقة عشان كنت عايز فلوس أكوَّن

نفسى، وكنت عاوز مبلغ أبدأ به أى مشروع بعيد عن الشغل فى السوبر ماركت".

وبسؤال المبحوث عن أسباب عدم إقدامه على قرض من الصندوق الاجتماعى أو أى هيئة يبدأ بها مشروع قال : فكرت فى قرض من الصندوق الاجتماعى وروحت فعلاً، ولكن الشروط والضمانات أكبر من امكانياتى وفيه تعقيدات لا أول لها ولا آخر. وأنا من هنا بأطلق صرخة لإنقاذ الشباب من الضياع لأنه لازم الدولة توفر فرص عمل، وإن كان ده صعب يبقى ضرورى تسهيل القروض وبلاش الضمانات الكثيرة اللى بتعجز الشباب".

تاسعاً : التعليم والسلوك الاجرامى :

يرى المبحوث أن : "التعليم ضرورى للإنسان وأنا ترددت كثيراً فى ارتكاب العمل ده، وشوية أفكر فى الليسانس والمستقبل والعمر اللى ضاع فى التعليم، وكل شوية أقول يمكن ربنا يرزقها بوظيفة، وخاصة إن سكان الحى من المستويات العالية، وأكثر من واحد لما عرف ظروفى وعدنى بوظيفة، ولكن محدش وفىّ بوعده معايا، لأن الوظيفة عايزة واسطة ولا رشوة وأنا لا معايا ده ولا ده".

واستطرد المبحوث قائلاً : أنا تعليمى العالى كان سبب فى ترددى كثيراً، ولكن صديقى وهو حاصل على دبلوم صنايع، والثانى زيه يعنى مؤهله متوسط، شجعونى لحد ما وقعت لأنى ما احسنتش الاختيار".

عاشراً : مدى شعور المبحوث بالذنب :

صمت المبحوث لفترة طويلة، وتنهد تنهيدة عميقة، وقال : "أنا ضحية الظروف اللى أنا عايش فيها. ده أنا نادم على اللى فعلته، وأنا لحد دلوقت مش قادر أبص فى وش أمى اللى مرضت بعد الحادثة ده. وأنا ناوى بعدما أخرج أبدأ حياة جديدة".

تعقيب على الحالة الأولى :

يتضح من دراسة هذه الحالة ما يلى :-

١- أن المبحوث عاش فى ظروف أسرية عادية، وكان طالباً جاداً خلال دراسته بالكلية، ولم يسبق له ارتكاب أى سلوك اجرامى، ولا يوجد سجل اجرامى لأفراد أسرته.

٢- أن عدم وجود فرصة عمل له تناسب مؤهله، بالإضافة لظروفه الأسرية والمعيشية الصعبة كل هذا دفعه للعمل كبائع فى سوبر ماركت نظير عائد مادى بسيط فشعر بالإحباط واليأس لعدم تلبية المجتمع لاحتياجاته فضلاً على تعرفه على مجموعة من أصدقاء السوء الذين ترددوا على محل عمله من خلال تواجده فيه طوال النهار.

٣- كان لأصدقاء السوء العامل المباشر الذى دفعه إلى طريق الجريمة، كما حاولوا دفعه إلى تعاطى المخدرات.

٤- أن الظروف الاقتصادية الصعبة التى مر بها، ونظرته إلى المال باعتباره أهم شئ فى الحياة، ولابد من الحصول عليه بأى طريقة، كان من أهم الدوافع وراء ارتكابه للسلوك الاجرامى.

٥- أنه يدمن تدخين السجائر، ولكنه لا يتعاطى المخدرات، ولم ينساق وراء دعوة أصدقاء السوء لتجربتها، وينظر إلى مدمنى المخدرات نظرة سلبية. ويرى أن توافر المال وأصدقاء السوء هما أهم عوامل لجوء الشباب للإدمان.

٦- يرى المبحوث أن للتعليم دوراً فى تهذيب وصقل شخصية الفرد، ورفع مستواه الفكرى مما يقف حائط صد ضد الجريمة. ويشدد على ضرورة إتاحة فرص عمل مناسبة تتفق مع المؤهل الدراسى للفرد.

٧- أن المبحوث يشعر بالندم على ارتكابه السلوك الاجرامى، وأنه ضحية للظروف الاقتصادية التى يمر بها المجتمع عامة، حيث أنها هى التى وضعته فى هذا الموقف لعدم توفير فرصة العمل الحكومى، كما أنه يندد بالشروط والتعقيدات التى لا حصر لها أمام

الشباب للاستفادة بقروض الصندوق الاجتماعى للتنمية لعمل مشروعات خاصة تتمشى مع سياسة الدولة التى تنادى بتشجيع العمل الحر.

كما أنه يشير فى هذا المجال إلى ضرورة تخفيف الأعباء عن الشباب للحصول على قروض من المؤسسات المختلفة مادامت الدولة عاجزة عن توفير فرص العمل لكل الخريجين، فيمكن حل المشكلة بتوفير القروض للشباب لإقامة مشروعات صغيرة، وأن تتفق تصريحات المسئولين مع الواقع لوجود فجوة شاسعة بينهما.

الحالة الثانية

أولاً : البيانات الأساسية :

– السن : ٣٢ سنة. – الحالة التعليمية : مؤهل جامعى.

– الحالة الاجتماعية : متزوج. – عدد أفراد الأسرة : أربعة أفراد.

ثانياً : النشاط الاجرامى : سرقة

ويبدو على صاحب هذه الحالة ضعف الصحة العامة حيث ظهرت عليه علامات المشيب فى بداية الثلاثينات، وبدأت عليه علامات الخجل حيث تحدث بصوت هادى منخفض. كما تبدو عليه علامات الضيق والارتباك الشديد. ولقد بذلت الباحثة معه جهداً كبيراً حتى اقتنع بإجراء المقابلة معها، حيث تحدث قائلاً.

"كنت باشتغل فى وظيفة مؤقتة، ودخلى منها بسيط جداً وكنت راضى بوظيفتى وبظروفى على أمل الحصول على وظيفة دائمة وبمرتب أحسن. وبعد كده اتجوزت وخلفت ولد وبنت، وزوجتى بنت حلال عاشت معايا على الحلوة والمرة، وخاصة إن أصلنا من الريف من احدى قرى محافظة المنيا، وزوجتى قريبتى، وكنت أسافر يومياً والمعيشة فضل ونعمة".

ثالثاً : الظروف الأسرية للمبحوث :

قال المبحوث : "كنت أعيش مع والدى ووالدتى وإخوتى فى البيت الكبير فى بداية جوازنا، وبعدين انتقلت لبيت صغير تبعنا وعشت فيه أنا ومراتى، وهى عايشة فيه لحد ربنا ما يفرج علينا، ونطلع للدنيا، وأبويا وأمى همه اللى بيرعوا أولادى دلوقت".

رابعاً : "النشاط الاجرامى للمبحوث :

وعن ذلك قال المبحوث :

"بعدما انتقلت للبيت الجديد وخلفت، بدأت المصاريف تزيد علىَّ، والمرتب ضعيف بدأت افكر ازاىّ اكفى المعيشة، وبصراحة الشيطان وسوس لى بالسرقة، وترددت، ولكنى ضعفت كثيراً أمام المعايش الصعبة، ومرتبى فى الوظيفة المؤقتة مش مكفى المعايش. وكنت ألاحظ من وقت لآخر الخزينة والصراف أحيانا يتركوا فلوس فى درج المكتب. وفكرت فى السرقة وقعدت فترة طويلة أفكر إزاى أسرق الفلوس من الدرج لأن الخزنة صعب على أن افتحها. والمهم فكرت أن أرجع تانى بالليل وأدخل المكتب بأى طريقة، وكسرت الدرج، وفى الوقت ده اتقبض على متلبس بالسرقة، وكان معايا وأنا بأسرق (مطواه) فحاولت أضرب الخفير بيها فجرحته، يعنى الجريمة بقيت اتنين سرقة وحيازة سلاح أبيض وشروع فى قتل، وده كل علشان ألف ولا ألفين جنيه لكن أقول ايه.

خامساً : ردود أفعال الأسرة والتاريخ الاجرامى :

يقول المبحوث : "المصيبة كبيرة إن مراتى حكيت معاها مرة، وعرفتها إن فى نيتى سرقة المكتب فشجعتنى، وقالت بس خليك حريص وأوعى تقع. وقالت ليه اللى محتاجه البيت يحرم على الجامع، واحنا ظروفنا صعبة ومصاريفنا كثيرة. يعنى برضه أنا بلوم مراتى لأن كان المفروض ترفض وتمنعنى. أما أبويا وأمى فمصدقوش، وكانت صدمة كبيرة ليهم واخواتى، وكل البلد، وخاصة لأننى من أسرة طيبة

فقيرة، وأبويه فلاح علمنى، ودخلنى الجامعة، وكان أملـــه أن أحـــصل على وظيفة، وساعدنى فى زواجى من بنت عمى. أنـــا مـــش عـــارف أوصف ليك قد إيه كان الخبر صعب عليهم ووقفوا جنبى، وقوموا لـــى محامى، ولكن بعد إيه ؟

وأقدر أقولك يا دكتوره إن الظروف الشديدة هى السبب، وعايز أقولك برضه أوعى تدَّعى على أى حد ولو عدوك بالفقر، يعنى ممكـــن تدَّعى عليه بأى حاجة إلا الفقر؛ لأنك ما تعرفيش معنى ايـــه الجـــوع، ولما يكون معكيش معاكى فلوس علشان تعيشى، وفى نفس الوقت أنـــا محتاج أنا وبنتى محتاجة لبن ورضعات وأنا عاجز، ويمكـــن لـــو مـــا تجوزش كانت الظروف أحسن، وكنت عايش مع أبويا وأمى واخـــواتى آكل وأشرب معاهم. ولكن أبويا وأمى حبوا يفرحوا بيه ويجوزونى ويا ريت ده ما حصل، لأنى بقيت مسئول عن زوجة وطفلـــة وابـــن وعـــن نفس، وأجيب منين واسدد ده ازاى. أنا كنت بشتغل فاعل فى المبـــانى وسافرت لمصر وبورسعيد، واشتغلت كل حاجة وربنا رزق بالوظيفـــة المؤقتة، ويارتها ماجت لأن أبويا صدق انها وظيفة وزوجنـــى ورفـــع إيده من المصاريف عنى أو على الأقل مساعدتهم مش زى الأول".

<u>سادساً :</u> التاريخ الاجرامى للأسرة :

تحدث المبحوث قائلاً : "اسمع أن أبويا كان شقى، وهو صـــغير كان بيسرق المواشى، ويبيعها فى الأسواق ويسرق المحاصيل. ولكـــن من ساعة ما وعيت للدنيا وأبويا انصلح وبيصلى وبيصوم يمكن أيـــام شبابه كان شقى شوية أما بقية أسرتى، والعيلة كلها ناس فى حـــالهم، واحنا فى البلد محبوبين وأمى من عيلة غلبانة وناس طيبين، وكانـــت فرحانة جداً بدخولى الجامعة وحصولى على الليسانس، ولكـــن الأيـــام غدرت بيه، وقعدت فى البيت من غير شغل ولا مشغلة إلا بعـــد فتـــرة ربنا رزقنى بالوظيفة المؤقتة، وقبلها اتبهدلت فى مصر، وفى النهايـــة مفيش حد من أسرتى دخل السجن قبل كده ولا يوم واحد وكلهـــم مـــا

يعرفوش طريق المركز ولا النقطة إلا عند استخراج البطاقة الشخصية أو للتجنيد، وكلهم بيبعدوا عن الشر ويخافوا".

سابعاً : الرأى فى الإدمان والمكيفات :

سخر المبحوث وقال : مكيفات إيه ؟ دى أنا مش قادر آكل وألبس نفسى ومراتى وبنتى الرضيعة لسه هافكر فى المكيفات. اسمع عنها بس من الناس ومن التليفزيون دى أنا حتى السيجارة بينى وبينها عداوة وأنا ما فكرتش فى السرقة ذى الشباب التانى عشان المخدرات والإدمان لا أنا سرقت عشان أعيش دى أنا حتى القهوة فى البلد أو فى المنيا ما اعرفش طريقها فين".

ثامناً : جماعة الأصدقاء والسلوك الاجرامى :

قال المبحوث : "الصداقة معايا لا تزيد الحكاية عن زملاء الدراسة وأولاد بلدى، يعنى نظام الشلل والقعدات والسهر ما اعرفهاش. وكنت أقعد وأسهر مع أصحابى فى البلد مع بعضهم البعض، وكلهم من نفس ظروفى، وأصحابى فى الشغل كانوا مؤدبين جداً، وعايزين يعيشوا، وكانت ثقتهم فىَّ عالية جداً وأنا بصراحة كنت معاهم مؤدب ومحبوب من الجميع ومطيع يعنى مفيش غير حاضر ونعم وعندى أمل فى تحسين ظروفى وربنا يكرمنا بوظيفة أحسن ودايمة".

وقال المبحوث أيضاً : "أن جميع الأصدقاء فوجئوا بالقبض على ولا واحد منهم له دخل فى الموضوع، وكانوا غير مصدقين أن ده يحصل منى لأنى بصراحة ماحكتش مع حد ولا واحد لاحظ على أبداً. الأمان كله والثقة فىَّ ده كان الصراف يخرج من مكتبة يتركه مفتوح ويثق فىَّ. وأنا ما فكرتش فى السرقة إلا بعد الظروف ما شدت على. أرجع وأقول أنا ومرآتى بس اللى كنا مرتبين موضوع السرقة ومفيش حد من أصحابى ساعدنى ولا كان يعرف اللى اعمله".

تاسعاً : تأثير الظروف الاقتصادية على ممارسة السلوك الاجرامى :

قال المبحوث : "أن الظروف اللى مرينا بيها حد تانى كان هيعمل أكتر من اللى عملته. فالالتزامات صعبة ودفعتنى للسرقة لكى أعيش. فالفقر شئ صعب والواحد مايقدرش يشعر بيه إلا لو جربه. وكمان عاوز أقول لو كانت عندى وظيفة دائمة يمكن كنت أقدر أعمل قرض ولا سلفة من بنك من البنوك، والظروف كانت هتبقى أحسن، حتى فى العلاج من المرض كان يمكن أروح التأمين الصحى أو حتى افتح حساب عند بقال فى البلد والكل هيوافق لأننى هأسدد أول الشهر".

عاشراً : مدى الشعور بالذنب عن المبحوث :

قال المبحوث : "هو أنا ليه سرقت أو اعمل حاجة منيلة زى ده ؟ طبيعى عشان أعيش، مش معايا حاجة والمصاريف كثيرة أمامى والفلوس قدامى. وعلى فكرة أنا فكرت كتير قبل السرقة، ولكن الشيطان غلبنى وأنا نادم ميت مرة لأننى ضيعت مستقبلى ومستقبل أسرتى، ولكن ربنا هو الستار، وإن شاء الله بعدما أخرج أبحث عن مشروع وأبدأ حياة جديدة".

تعقيب حول الحالة الثانية :

يتضح من دراسة الحالة السابقة ما يلى :-

١- ينتمى المبحوث إلى أسرة ريفية فقيرة، وليس معتادى الاجرام، وجميع أفراد أسرته سوى سلوك طارئ للأب فى شبابه حيث لجأ إلى سرقة المواشى والمحاصيل وبيعها إلا أنه تاب بعد اجتياز فترة الشباب.

٢- أنه لم يتمكن من الحصول على فرصة عمل مناسبة ودائمة، فاشتغل فى أعمال يدوية وتنقل بين المحافظات حتى حصل على وظيفة مؤقتة لا تدر له سوى عائد مادى ضعيف.

٣- تكشف بيانات هذه الحالة بوضوح عن وجود علاقة إيجابية بين التعرض للضغوط الاجتماعية والاقتصادية وارتكاب الجريمة، كما

تتفق مع آراء روبرت ميرتون حول طبيعة العلاقة بين الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وممارسة صور الانحراف المختلفة.

٤- لم يكن لجماعة الأصدقاء دور فى اتجاهات المبحوث نحو الجريمة.

٥- كانت الزوجة على علم باتجاهه نحو السرقة وشجعته على ذلك، وذلك على عكس الحالات السابقة التى وقفت فيها الزوجة ضد الزوج.

٦- أن المبحوث غير مدخن ولا يتعاطى أى نوع من المخدرات، فالدافع للسرقة التخفيف من ضغوط الحياة والأعباء الأسرية وعدم وجود فرصة عمل دائمة؛ ويشعر المبحوث بالندم والخجل.

٧- تشجيع الزوجة لزوجها على عملية السرقة كانت أسبابها ظروف الفقر المدقع مما أثر على الأسرة اقتصادياً ودفعه إلى ارتكاب جريمته.

<u>الحالة الثالثة</u>

<u>أولاً :</u> البيانات الأساسية :

- السن : ٢٨ عاماً - الحالة التعليمية : مؤهل جامعى

- الحالة الاجتماعية : مطلق. - الحالة المهنية : بدون عمل.

- عدد أفراد الأسرة : أربعة أخوات والوالدين.

<u>ثانياً :</u> النشاط الاجرامى : حيازة وتعاطى مخدرات :

لاحظت الباحثة أن هذا المبحوث فى مقتبل العمر، وتدل طريقة كلامه وتصرفاته على انتمائه لأسرة غنية، وتبدو عليه علامات القلق والاضطراب والشعور بالندم، ولقد أبدى تعاوناً كبيراً مع الباحثة، وهو متهم بحيازة وتعاطى المخدرات مع مجموعة من الأصدقاء، وضبط فى شقة أحدهم بعد مراقبتها فترة طويلة من رجال الشرطة.

<u>ثالثاً :</u> الظروف الأسرية للمبحوث :

أشار المبحوث إلى أن والده يعمل بإحدى الدول العربية، ووالدته تعمل بالحكومة، وله أربعة أخوات، وترتيبه الثانى بين اخوته. ولقد رسب سنتين بالكلية، وكانت علاقاته أثناء مراحل التعليم بزملائه طيبة، وقال أنه كان دائم الهروب من المدرسة، ومن ثم كانت له مشاكل كثيرة مع المشرفين. ويرى المبحوث أن غياب والده عن البيت وبقائه بالخارج لمدة عشر سنوات تقريباً يرسل خلالها للأسرة من الفلوس ما يكفيها وزيادة وكان لا يقضى سوى شهر أو اثنين مع الأسرة سنوياً، فيرى المبحوث أن ذلك أثر عليه وعلى إخوته فلم تعد الأم قادرة على السيطرة على شئون الأسرة، وبالتالى يقول : "لما كنت اتغيب عن المدرسة وفصلت أكثر من مرة نتيجة لغياب الأب، ولكن الحمد لله دخلت الجامعة وحصلت على الليسانس وإن كنت رسبت عامين". ويؤكد المبحوث أنه عرف طريق المخدرات والإدمان وتعاطى البانجو أثناء الدراسة بالكلية مع الأصدقاء وبعد التخرج. وعلى حد قول المبحوث "إن الطين زاد بلة، وخاصة وقد أصبحت عاطل بدون عمل وبحثت فى كل الأماكن عن أى عمل وفشلت. أيوه وجدت أعمال مؤقتة كثيرة، ولكن براتب ضعيف جداً وعاوزه تعب شديد، وأنا من أسرة ميسورة، ووالدى بيعمل بالكويت من عشر سنوات ومعاه رصيد وبيعمل برة لغاية الآن وأمى تعمل أيضاً. ومن هنا بدأت اعتمد على والدى فى المصاريف، وبالتالى عرفت طريق الإدمان، ولكن ما باليد حيلة".

ويستمر المبحوث فى الحديث قائلاً : "احنا من أسرة غنية وعندنا عمارة بنعيش فيها، وأبويا بناها من خمسة أدوار بنأجر شقتين وعايشين فى بحبحة ووسع كبير. ووالدى ووالدتى بيعاملونى واخوتى معاملة متساوية وأيام الدراسة كانت والدتى بتشد علينا شوية وبعدين تضعف". ويذكر المبحوث قائلاً : "أنه فى سنة ثالثة بالكلية دخل مصحة نفسية للعلاج من الإدمان، وخرج منها أحسن بكثير من الأول، ولكن رجع مرة ثانية للإدمان نتيجة الفراغ الشديد الذى يعيش فيه، فيه

بطالة ومفيش عمل، ووالدايا فكروا فى علاجى عن طريق شغلى فى مشروع تجارى مع أحد زملائى، وبدأنا والحمد لله، وبعد شوية فكر والدى ووالدتى فى زواجى من قريبة لى على أمل الإصلاح والعلاج، ومعرفش وأنا وافقت ليه والغلبانة قريبتى واقفت ليه يمكن كانت طمعانة فى أموال أبويا والشقة أنا مش عارف. المهم اتجوزت وقعدت سنتين الشئ الغريب مع بداية الزواج بدلاً من إصلاح الحال عدت لإدمان المخدرات مرة تانية وساءت حالتى جداً، وبدأت أعامل زوجتى بقسوة وضرب وإهانة وغياب مستمر عن البيت وفشل مشروعنا التجارى، وزوجتى صممت على الطلاق وأنا وافقت لأننى كنت شاعر أنها مظلومة معايا فأنا الآن عاطل ومطلق ومحبوس وده كله من غياب والدى والأكبر من ده كله البطالة وقعدتى بالبيت بدون عمل".

رابعاً : العلاقة بالأصدقاء :

يقول المبحوث : "لا يوجد لدى أصدقاء الآن، والكل بعد عنى ومحدش بقى بيسأل عنى، وكل أصدقائى وزملائى من المنيا، ومن أهل المنطقة اللى ساكن فيها. ولكن بصراحة اللى علمنى الإدمان صديق من بحرى كان بيذاكر معايا، وشوية شوية اتعلمت منه الحقن والشم وتطورت إلى البانجو، ومن قبلها الحشيش، ولكن أنا عمرى ما شربت الخمر، وبعدين زادت الشلة، بعد التخرج ومفيش شغل، والسهر طول الليل فى شقة زميل أو شقتى أنا فى العمارة بتاعتنا". ويستمر المبحوث قائلاً :

"أصدقائى كلهم أكبر منى فى السن وأنا دايما كنت أصرف عليهم وإيدى من فوق وصاحب فضل عليهم، وكنت مع صديقى لما نشرب أنا أدفع ثلاث أرباع المبلغ، وهو بيدفع الربع". ويضيف المبحوث قائلاً : "أنا نادم أشد الندم على الوقت اللى ضيعته مع الشلة اللى أنا عرفتها كلها".

خامساً : الظروف الاقتصادية وتأثيرها على ممارسة السلوك الاجرامى :

يقول المبحوث : "مشكلتى كانت فى الفراغ والضياع، ومشكلتى مش مع الفلوس، وأبويا وأمى من حرصهم على وظروفى النفسية الصعبة ودخولى المصحة كانوا بيصرفوا علىَّ، ومشكلتى فى عدم وجود عمل يشغلنى ومفيش مسئولية وواجبات حتى أسرتى تفككت".

وعن كيفية وقوعه فى الإدمان وحيازة المخدرات يقول المبحوث : "إن تعاطيه للمخدرات فى البداية كان لحب الاستطلاع، وأنه كان مراقب من البوليس بدليل إن فيه ناس كثيرة بتشرب ولا أى حد بيسأل فيها. ويعود ليتذكر إن صديق له اختلف معاه مرة وشوه صورته، ومن يومها حلف صديقه إن ينتقم منه فبلغ عن البوليس".

ويعود المبحوث للكلام عن أسرته ثانية، ويقول :

"أسرتى محترمة وأبويا من الناس الطيبين، ووالدتى ست محترمة واخواتى البنات وأخويا الكبير كلهم سمعتهم زى الفل بس أنا نبت شيطانى ونفسية والديا تعبانة بسببى. وأسرتى متدينة وطول عمرهم ما دخلوش أقسام الشرطة.

<u>سادساً :</u> تاريخ المبحوث فى ممارسة السلوك الاجرامى :

يقول المبحوث : "أنا قلت لحضرتك إن أنا أول واحد فى أسرتى يعمل كده، وإن شاء الله آخر مرة لأننى تُبت وندمت وأملى فى وظيفة، ولو بأقل مرتب بعدما أخلص العقوبة أعيش منها وأعيش فى الحلال والحمد لله طلقت مراتى قبل أن أخلف، يعنى لا ولد ولا بنت وهأبدأ حياة جديدة بإذن الله، وأتعلم من أيام السجن الكتيرة. ولكن زى ما بيقولوا "الإيد البطالة نجسة" وأنا عايز أشتغل، وأنا بأتهم الدولة هى المسئولة عن ضياع الشباب".

<u>تعقيب على الحالة الثالثة :</u>

تبين للباحثة من دراسة هذه الحالة ما يلى :-

١- ينتمى المبحوث إلى أسرة ميسورة الحال، وليس له ولا أحد أفراد أسرته سوابق اجرامية.

٢– تعكس دراسة الحالة السابقة كذلك الدور الخطير الذى مارسه أصدقاء السوء فى تشجيع المبحوث على الإدمان والسرقة وتعليمه لهما، وترى الباحثة أن ذلك يتوافق مع ما جاء بنظرية المخالطة الفاصلة لسذرلان.

٣– تكشف دراسة هذه الحالة عن ندم المبحوث على ارتكابه للسلوك الاجرامى، وكان دائماً ما يشعر بالذنب واللوم عقب قيامه بكل سرقة، ولكنه كان شعوراً وقتياً. ويرى صاحب هذه الحالة أحد عوامل ارتكابه للسلوك الاجرامى هو عدم تشديد الدولة فى مكافحتها لتجارة المخدرات مع توفير فرص عمل مناسبة للشباب بعيداً عن الواسطة والمحسوبية.

الحالة الرابعة

أولاً : البيانات الأساسية :

– السن : ٣٠ سنة. – الحالة التعليمية : مؤهل جامعى.

– المهنة : العمل فى معرض بيع سيارات. – الحالة الاجتماعية : أعزب.

– عدد أفراد الأسرة : أربعة أشقاء.

ثانياً : النشاط الاجرامى : ترويج وتعاطى مخدرات (حقن ماكس وحبوب) :

بعد أن تأكد المبحوث من سرية البيانات التى سيدلى بها، وأن الغرض منها هو البحث العلمى، وبعد أن وثق المبحوث تماماً فى الباحثة بدأ حديثه بإلقاء اللوم والسخط الشديد على الوضع فى البلد والظروف التى يعيش فيها، وأبدى أسفه لضياع فترة طويلة من عمره فى الدراسة والبحث عن أمل تحقيق الحلم فى العمل والوظيفة المرموقة فى أحد البنوك، وخاصة وأن مؤهله بكالوريوس تجارة وصب سخطه على أن التعيينات والوظائف بالكوسة والواسطة فى البنوك وغيرها. وقال المبحوث فى بداية حديثه :

"يرضى مين ده أن عمرى الآن ثلاثين عاماً ومش قادر أفكر فى الزواج حتى التفكير ممنوع لأن العين بصيرة والأيد قصيرة". وفى ذات الوقت أكد المبحوث فى بداية حديثه على ندمه الشديد لوقوعه فى الجريمة، ولكن كما يقول : الفراغ والفضا وولاد الحرام همه السبب. وأكد أن وفاة والده ومن بعده والدته افتقد الرعاية والاهتمام فكان مصيره السجن، وقال أن كل حاجة كانت ضدى وفاتهم ومفيش وظيفة ثابتة ودخل معقول أعيش منه كل الظروف منحولى ساعدتنى على الوقوع فى الجريمة، فلما مات أبويا ولما توفيت قعدت وحدى واتلميت على شوية أصدقاء ربنا يسامحهم دخلت فى دوامة الإدمان.

خامساً : ردود أفعال الأسرة والتاريخ الاجرامى للمبحوث :

قال المبحوث : "أسرة إيه يا دكتورة منين أنا قلتلك فى البداية والديا ماتوا وبعد كده حصلت فجوة بينى وبين اخوتى وقاطعونى فترة طويلة، ولكن برضه أقول ما لقيتش حد يرشدنى وبعد فترة من دخولى السجن زارونى، ومن وقت لآخر كل أخت تزورنى وأنا بصراحة مكسوف منهم واللى عملته غلط غلط وأنا نادم على كل اللى حصل وبصراحة أبويا وأمى كان مستواهم كويس، ولكن أمى كل همها انها تعيش كويس وتجوز البنات وتشوفنى بعد التخرج فى وظيفة حكومية، وأكون أسرة وبيت وكمان أبويا وأمى مستورين، وملهمش فى البهدلة ولا حتى فيه حد من قرايبى له سجل اجرامى، ويمكن أنا لو ظروفى كانت غير كده كان عمرى ما أقع فى الخطأ ولا أمشى فى الاتجاه ده.

سادساً : رأى المبحوث فى الإدمان والمكيفات :

تحدث المبحوث قائلاً : "المكيفات ديه اللى يجربها ما يقدرش ينساها، تبتدى مع الواحد فى الأول حب استطلاع وطبعا طباخ السم لازم يدوقه، وأنا شغلتى بأشيل، أنا بتاع الكيف والمزاج للناس. وفى الحالة ده لازم أعرف طعم اللى أنا شايله والحكاية بدأت معايا أوصل توصيلة الجماعة كانوا جدعان معايا، ولازم حته هدية لزوم الكيف

والحشيش من غير سجاير ما ينفعش، وزى المثل ما بيقول "راس بلا كيف عايزة قطعها بالسيف". وأنا أدمنت الحشيش والبرشام رغم إنى مكنش ليه فيه قبل كده".

سابعاً : جماعة الأصدقاء والسلوك الاجرامى :

وعن علاقة جماعة الأصدقاء وعلاقتها بالسلوك الاجرامى ذكر ذلك قائلاً: "الواحد أصدقائه كتير، أصدقاء الدراسة والكلية غير أصدقاء الشغل، وكمان أصحابى بعدما تورطت ورجلى جت فى تجارة المخدرات والتوزيع عينة تانى خالص، وبصراحة أنا بأندم على أصدقاء الدراسة البريئة الحلوة، وكان كل همنا نجيب سندوتشات ونطلع رحلات ونفرفش مع بعض، والله أيام حلوة، ولكن هنعمل إيه فى الزمن خدنا الشهادة واتفرقنا، فأصحابى بتوع زمان ما يتعوضوش لكن بتوع اليومين دول يصاحبك علشان مصلحته وأصحابى دلوقت من الناس اللى كنت بوديلهم البضاعة، وشافوا منى الجدعنة، ومنهم ناس كانوا يتحسروا على لما يعرفوا أنى مؤهل جامعى، وكانوا يقولوا لى متزعلش ده حال البلد كلها. وبعد فترة كونت أصحاب من أولاد الكار فى الشغل كنا بنقابل بعض ونقعد على القهوة، ولا عند أى واحد منهم ويدور المزاج والذى منه.

ثامناً : علاقة الظروف الاقتصادية بممارسة السلوك الاجرامى :

قال المبحوث : "زى المثل ما بيقول إيه اللى رماك على المُر، قال اللى أمر منه، يعنى يا دكتورة إيه اللى رمانى على الشغل ده والبلاوى ده كلها. لو كانت ليه وظيفة محترمة ومرتب ثابت بعد تعب الدراسة كنت أعيش زى الناس، ولكن ظروفى اللى أنا فيها من تعب ودخل بسيط ومش قادر أكون نفسى، فالفلوس عصب الحياة، واللى معاه ياكل حمام واللى ممعهوش يموت من الجوع.

تعقيب على الحالة الرابعة :

اتضح للباحثة من دراسة هذه الحالة ما يلى :

١- أن المبحوث مدمن مخدرات وشديد السخط على المجتمع لعدم

حصوله على عمل مناسب بالنسبة لمؤهله الجامعى، ويتسم بسوء التفكير وضعف البصيرة، وهو دائم الاعتماد على الغير مع افتقاده إلى الرعاية الأسرية.

٢- أن المبحوث ينتسب لأسرة طيبة وبسيطة، وليس له أو لأحد أفراد أسرته سوابق اجرامية، ولكن وقوعه فى الجريمة جاء نتيجة تعطله عن العمل مع ضغوط الحياة المستمرة.

٣- أدى إدمان المخدرات إلى بيع المبحوث لها وترويجها وتوزيعها لتوفير المبالغ المالية اللازمة للإنفاق على إدمانه لها.

٤- يعود إدمان المبحوث للمخدرات وما تبعه من قيامه ببيعها وتوزيعها إلى عدة عوامل تفاعلت معاً، وما نجم عنها من وقوع المبحوث فى براثن الاجرام. ومن هذه العوامل ما يلى:

أ- حرمانه من الرعاية الأسرية بسبب وفاة والديه.

ب- عدم وجود فرصة عمل تناسب مؤهله الجامعى تمكنه من تحقيق احتياجاته وتكوين أسرة تشعر بالاستقرار.

جـ- الفراغ والملل الذى عاشه المبحوث نتيجة لعدم وجود فرصة عمل دفعه إلى مزاملة أصدقاء السوء الذين زينوا له طريق الإدمان والمخدرات.

د- أن فشل المبحوث فى الحصول على فرصة عمل وتعطله كان سبباً فى حدوث مشكلات اقتصادية واجتماعية مما ترتب عليه احتياجه الشديد للمال وتعرضه للفراغ الطويل وتعرفه على أصدقاء السوء ولجوئه للإدمان.

الحالة الخامسة

أولاً : البيانات الأساسية :

- السن : ٣٥ سنة.
- التعليم : مؤهل جامعى
- الدخل : ٢٥٠ جنيه.
- الحالة الاجتماعية : متزوج ويعول طفلين.
- المهنة : مندوب مبيعات (وظيفة مؤقتة بدون عقد).

– عدد أفراد الأسرة : والدته وأربعة أشقاء.

ثانياً : النشاط الاجرامى : السرقة :

بدأ المبحوث كلامه متردداً بعض الشئ ومتوجساً من المقابلة مع الباحثة قائلاً : "أنا معايا مؤهل جامعى وعجزت عن الحصول على وظيفة ثابتة فى الحكومة، وكل الإعلانات الموجودة عن الوظائف الخالية هى إعلانات مفبركة ومرسومة على ناس معينين ليهم واسطة، وأنا استمريت فى البحث عن وظيفة، وأخيراً وجدت عمل كمندوب مبيعات لشركة قطاع خاص، والحمد لله عايش مع والدتى وأخوتى عيشة طيبة ودخل معقول وأنا اتجوزت بناء على رغبة والدتى".

ثالثاً : الظروف الأسرية للمبحوث :

قال المبحوث : "احنا أصلاً من بلد تانى وأبويا وأمى استقروا فى المنيا وبعد وفاة الوالد بقيت أنا المسئول عن الأسرة لأن أختى الكبيرة متزوجة من مدة ووالدتى تعبت معانا حتى حصلت على الليسانس، وكان أملى فى وظيفة حكومية بمرتب ثابت ولكن ما حصلش ده، وأنا اشتغلت مندوب مبيعات، وأنا عايش من دخلى البسيط والوظيفة متعبة لأنى بأمشى على رجليا طوال النهار. ولكن الحمل كبر بعد وفاة والدى لأننى لوحدى مسئول عن الأسرة، وبعد زواجى زادت المسئولية والدخل من الوظيفة زى ما هو ضعيف وحضرتك عارفه تكاليف الحياة ومصارفها".

رابعاً : النشاط الإجرامى للمبحوث :

قال المبحوث : "بصدق والله ما أنا عارف ليه عملت كده، ولكن الظروف أقوى من الواحد، ضاقت بيا الدنيا، وزملائى شجعونى على السرقة، والعملية تكررت؛ لأن كل مرة أنجح فيها تشجعنى على التانية، وأبويا الله يرحمه كان رجل فى حاله، وكان بيشتغل مبيض محارة. وكان اليوم اللى بيجيله شغل يطلع يشتغل من أول النهار لحد المغرب، ولما يكون مفيش شغل كان بيقعد فى البيت، ولا يروحش حتى القهوة، ولا أى مكان يعنى كان فى حالة خالص. وأمى ست بيت فى حالها

غلبانة، وكانت تساعد والدى على المعايش. ويوم ما دخلت الكلية كانت الدنيا مش سيعاهم من الفرح، وكان أملهم فىَّ بعد التخرج، ولكن العين بصيرة والإيد قصيرة، وأهلى كلهم بعاد عن المشاكل، وإذا كان واحد من أهلى فى البلد عنده شوية شقاوة ولا حاجة مش كويسة مش عشان همه بتوع كده لكن ده الظروف وأحيانا بتفرض نفسها على الواحد مننا".

خامساً : موقف الزوجة من ارتكاب الفعل الاجرامى :

تحدث المبحوث قائلاً : "زوجتى مؤهل متوسط والحمد لله بتعمل فى وظيفة مؤقتة ومرتبها بسيط، ولكن بيساعد، وهى كانت ضدى على طول الخط فى كل السرقات اللى أنا عملتها قبل ما أقع فى إيد البوليس لأنها بنت ناس كويسيين، ودايماً كانت تسألنى الحاجة ده منين وبتاعة مين ورايحه فين وجات منين، يعنى كانت عاملة زى القاضى، لأن الزوجات دايماً يا حكمة يا فتنة، يعنى فيهم اللى تقلب الدماغ، وفيهم اللى تصلح حال بيتها، ومراتى طيبة جداً بتصلى وتصوم وخلتنى أواظب على الصلاة.

سادساً : تأثير الظروف الاقتصادية على السلوك الاجرامى :

حيث ذكر المبحوث : "الظروف اللى مريت بيها من فقر وقلة الشغل لفترة طويلة، وبعد كدة وظيفة متعبة ودخلها بسيط ... وكل الظروف دية دفعتنى للسرقة لأن دخلى من الوظيفة على قد توزيعى، وأنا وحظى فى التوزيع والبيع. وبصراحة أنا بأحسد زمايلى اللى اشتغلوا، وأنا عندى التزامات أسرية، ومع ضيق اليد اندفعت للسرقة".

سابعاً : مدى شعور المبحوث بالذنب لارتكاب الجريمة :

وبسؤال المبحوث عن ذلك تحدث قائلاً : "بصراحة كنت بأشعر بالضيق لما كنت أسرق من واحد راتبه أول الشهر، ولا تحويشة يكون رايح يشترى بيها حاجة من السوق لولاده. الواحد كان بيزعل لحظة وبعدين ينسى بمجرد الفلوس ما تخلص يدور على غيرها. وفكرت كثيراً لما كنت آخد حاجة من واحد وعارف هو ساكن فين وأشوفه

باستمرار بعديها، أقول لنفسى لما ربنا يفتح علىَّ أبعت لـــه جـــواب أو أديله ثمن الحاجة دية، وكنت أنسى وحتى لو تذكرت بعد كـــده هجيـــب منين ومن فين اكفى الناس.

ثامناً : رأى المبحوث فى الأصدقاء والمخدرات والإدمان :

تحدث المبحوث قائلاً : "ممكن يا دكتورة ناخد حاجـــة حاجـــة، بالنسبة للأصدقاء دايماً يا نعمة يا نقمة، وأنا حظى سيئ وقعـــت فـــى وسط شلة اتعرفت عليهم فى الشغل وعلـــى القهـــاوى، وأنـــا بـــوزع المنتجات والشلة دى هى اللـــى دفعتنـــى وشـــجعتنى علـــى الجريمـــة والانحراف.

أما عن المخدرات والإدمان أنا لحد ما اتخرجت من الكلية كنت بعيد عن كل حاجة حتى السيجارة، ولكن بعد التخـــرج بقيـــت عاطـــل مفيش وظيفة وقاعد فى البيت، فكنت آخد المصروف أجيب منه سجاير زى ما بيقولوا أدخن وأحط همى فى السيجارة، ولمـــا اتعرفـــت علـــى الشلة إياها بدأت بالبانجو لأنه رخيص شوية ومتوفر وصـــعب علـــى الشرطة ضبطه، وشوية بشوية اتنقلت للحشيش، وبالتالى اتحولت إلى مدمن مخدرات فكان لازم السرقة عشان أوفر فلوس المعيشة وأســـدد ديون المخدرات. ويمكن لو الواحد معرفش المخدرات يمكن كان مرتبى أنا ومراتى يكفينا وكان ربنا بارك لنا فيهم وكنت بعدت عن السرقة مع شلة السوء".

تعقيب على الحالة الخامسة :

اتضح للباحثة من دراسة هذه الحالة ما يلى :-

١- أن المبحوث ينتمى إلى أسرة عادية فقيرة، وليس له أو لأحد أفراد أسرته سوابق اجرامية، ولا يوجد فى عائلتـــه مـــن لـــه تـــاريخ اجرامى.

٢- تفاعلت الظروف الصعبة وحياة الفقر وانخفاض الدخل مع زيادة الأعباء والمسئوليات الأسرية مع تشجيع أصدقاء السوء له على السرقة وإدمان المخدرات.

٣- أن المبحوث مارس عملية السرقة من قبل أكثر من مرة، وتم القبض عليه، وحررت ضده عدة محاضر فى قسم الشرطة، وأخذت بصماته فتم تجميع كل جرائمه السابقة مع الحالية فصدر ضده الحكم بالحبس.

٤- أن الظروف الاقتصادية الصعبة وما ترتب عليها من مشكلات مثل عدم قدرة المبحوث على تحقيق التلاؤم بين الدخل والإنفاق نظراً للإرتفاع المستمر فى الأسعار، وفى نفس الوقت بدأ الإلغاء التدريجى للدعم الحكومى لمعظم السلع الأساسية فأصبح المبحوث عاجزاً عن تلبية حاجاته الأساسية والأسرية لوجود فجوة بين ظروفه المادية والقدرة على تلبية هذه الاحتياجات فشعر المبحوث بحالة من اللامعيارية واختلال بعض القيم الأساسية لديه، ومنها قيمة الكسب المشروع مما دفعه للسرقة.

<u>تعقيب عام على حالات الدراسة :</u>

بعد تحليل الباحثة لإجابات المبحوثين الواردة فى دليل دراسة الحالة أمكنها التوصل إلى مجموعة من النتائج الأساسية، والتى يمكن إيجازها فيما يلى :-

<u>أولاً :</u> خصائص المبحوثين التعليمية والمهنية والأسرية :-

١- أن المبحوثين جميعاً أقدموا على ممارسة السلوك الإجرامى لفشلهم فى الحصول على فرصة عمل دائمة تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية ورغباتهم الشخصية.

٢- أن البطالة تدفع صاحبها لقبول أى نوع من أنواع العمل المؤقت أو الهامشى مهما كان صغر العائد المادى الناتج عنه دون النظر لمشروعيته من عدمه.

٣- يرى المبحوثون أن العمل الحكومى محدد الوقت وإجازاته مدفوعة الأجر ويستطيع الفرد أن يؤدى أعمالاً أخرى مشروعة إضافية تدر دخلاً عليه.

٤- مازالت قيمة ومكانة العمل الحكومى عالية فى نظر المبحوثين، ولم يحدث تغيير إيجابى نحو الاتجاه للعمل الحر، وإقامة المشروعات الصغيرة بالاقتراض من مؤسسات الإقراض المختلفة كالصندوق الاجتماعى للتنمية ومشروع شروق للتنمية الريفية المتكاملة، ومختلف البنوك.

٥- مازالت الأسر المصرية تنظر إلى الشباب أصحاب المشروعات الصغيرة والأعمال الحرة نظرة أقل تقديراً من العاملين فى أجهزة الدولة الرسمية، وخاصة عند اختيار أزواج لبناتهم.

ثانياً : أهمية المال فى حياة المتعطلين :

اتفقت جميع الحالات التى قامت الباحثة بدراستها على أن المال هو كل شئ فى الحياة، وضرورة الحصول عليه بكل الطرق وتتعدد طرق إنفاقه من إدمان المخدرات إلى تحمل الأعباء الأسرية. وفى حالات كثيرة يفقد المبحوثون إرادتهم القوية فى مقاومة السلوك الإجرامى، والاتجاه نحو الطرق غير المشروعة للحصول على المال.

ثالثاً : تأثير الأصدقاء :

من المعروف أن لكل مرحلة عمرية سماتها التى تميزها بالنسبة للفرد ولجماعة الأصدقاء التى ينتمى إليها، ويرتبط بها من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، إلا أن تأثير جماعة الأصدقاء خارج الأسرة أكثر وضوحاً على الفرد فى حالة غياب الرقابة الأسرية. وفى حالات كثيرة تصبح من أكثر العوامل المساعدة على الانحراف، وخاصة عندما تتقارب الظروف الاقتصادية والعمرية بين الأصدقاء.

ولقد أكدت جميع الحالات بأن أصدقائهم بعد انتهاء دراستهم الجامعية تختلف ظروفهم المعيشية والاقتصادية عنهم، وإن كانت بدرجة نسبية، وأنهم كانوا ضحية لهؤلاء الأصدقاء. كما أوضحت كل الحالات إحساسهم بالندم الشديد للانصياع لجماعة الأصدقاء الجدد في العمل، وأبدوا رغبتهم فى العودة لجماعة الأصدقاء الأولى وانفصالهم عن شلة السوء الذين تسببوا فى تدمير حياتهم بسبب التعطل والفراغ.

ومن ثم يتضح للباحثة من خلال الدراسة الراهنة أن لجماعة الأصدقاء تأثيرها القوى والمباشر على سلوك الأفراد المنتمين إليها سواء كان هذا التأثير سلباً أو إيجاباً. فجماعة رفاق السوء تؤثر سلباً على أعضائها إذا ما توافر الاستعداد لممارسة السلوك الإجرامى.

رابعاً : إدمان المكيفات والمخدرات :

يعتبر إدمان المخدرات والمسكرات من أكثر العوامل المهيئة للسلوك الاجرامى، فالفرد المتعطل يندفع نحو الإدمان، ثم يدخل فى دائرة الجريمة لتحقيق المكسب المالى للإنفاق على الإدمان وعلى احتياجاته اليومية، ومن ثم يزيد إدمان المخدرات من الأعباء المالية مع عدم القدرة على تلبيتها فيجد نفسه فى موقفين فى غاية من الصعوبة وهما : المستلزمات الحياتية، والإنفاق على الإدمان، مع انعدام الدخل لعدم وجود فرصة عمل أو انخفاضه لطبيعة العمل المؤقت الذى يمارسه، وفى ظل وجود أصدقاء السوء فيصبح الاتجاه نحو الجريمة، وخاصة السرقة قوياً. ومن هنا يبرز دور المكيفات والمخدرات فى ارتكاب السلوك الاجرامى.

خامساً : الأنماط الاجرامية للمبحوثين :

اتضح من خلال هذه الدراسة أن الأنماط الاجرامية للمبحوثين أخذت أشكالاً ومسميات مختلفة، إلا أن أكثرها هى : السرقة والنشل، وحيازة المخدرات. وأنهم جميعاً من غير المسجلين إجرامياً، ولم يسبق لأحدهم ارتكاب سلوك إجرامى، وهم من غير المشتبه فيهم، إلا حالة

واحدة ولم يوقع عليها عقاب، ولم تسجن بعد، كما أن جميع أفعالهم الاجرامية تمت بعد تخرجهم وانتهاء دراستهم وتعطلهم عن العمل.

سادساً : الظروف الأسرية والمجتمعية وممارسة السلوك الاجرامى :

١- أوضحت الدراسة أن القصور فى رقابة الأسرة ومتابعتها للأبناء مع انخفاض المستوى الاقتصادى لبعض الأسر منعها من إشباع احتياجات أبنائها مما دفعهم لارتكاب السلوك الاجرامى.

٢- ساهم التعليم بشكل كبير فى نجاح عملية الجريمة حيث ساعد على حسن التخطيط والتدبير عند ارتكابها.

٣- كان من أسباب ارتكاب الفعل الإجرامى أكثر من مرة الرغبة فى الحصول على المال وارتبط ذلك وجوداً وعدماً بتحسن الظروف الاقتصادية والحصول على فرص عمل توافر الدخل المناسب.

٤- يعتبر غياب الأب لفترة طويلة بعيداً عن الأسرة للعمل فى إحدى الدول العربية، وترك رعاية الأسرة ومسئوليتها للأم كان أحد الأسباب الأساسية فى انحراف أبنائها، ويؤكد على ذلك كلام إحدى حالات الدراسة الراهنة من أنه بدأ يتعاطى المخدرات خلال فترة الدراسة بجانب رسوبه أكثر من مرة بسبب سفر الأب للعمل بالخارج، حيث أن رعاية الأم غير كافية وكذلك ضعف الرقابة والمتابعة لها.

٥- تعتبر التعقيدات الإدارية والضمانات الصعبة المطلوبة من الشباب للإقراض وبدء مشروع جديد أحد الأسباب الأساسية فى عزوف الشباب عن العمل الحر والاستقلال المادى والاعتماد على الذات، وذلك يتناقض مع ما تعلنه الدولة من توفير القروض للشباب للبدء فى مشروعات صغيرة.

سابعاً : طبيعة العمل المؤقت للمبحوثين وممارستهم للسلوك الاجرامى :

كشفت حالات الدراسة اشتغالهم جميعاً فى أعمال هامشية مؤقتة ذات دخل بسيط وعدم اقتناعهم بها. وفى هذا الصدد نؤكد أن العمل هو

الوسيلة التى يمكن للفرد من خلالها تأكيده لذاته باعتباره وظيفة اجتماعية تتحقق منها شخصية الفرد.

ولقد خرجت هذه الدراسة بضرورة توافر مجموعة من الشروط فى العمل المنتج والجاد الذى يمارسه الفرد، ويمكن تحديد هذه الشروط فيما يلى :-

١- اتفاق طبيعة العمل وميول العامل ليتحقق الاستقرار النفسى للعامل.

٢- أن يكون العامل مؤهلاً ذهنياً ولديه قدرات عقلية مناسبة لمهنته ليتحقق له النجاح.

٣- أن يتناسب العائد الاقتصادى من العمل مع الجهد المبذول

ومن الملاحظ أنه إذا ما توافرت فرصة العمل للفرد متضمنة الشروط الثلاثة السابقة فإنه يؤديه عن قناعة واقتدار. كما يلاحظ أن هذه الشروط لا تنطبق على الأعمال الهامشية التى مارسوها فلم يتحقق أى شرط من هذه الشروط، بل أن كل هذه الحالات بذلت جهداً كبيراً فى البحث عن العمل الدائم المستقر، ولم يتوفر لهم فتولدت لديهم مشاعر القلق والإحباط واليأس، وكل هذا يؤكد أن مشكلة البطالة تعكس وضعاً اجتماعياً اقتصادياً للفرد والمجتمع.

<u>الإستخلاصات النهائية للدراسة :</u>

يمكن تحديد الاستنتاجات النهائية والاستخلاصات العامة لهذه الدراسة فيما يلى:-

١- أن جميع المبحوثين مارسوا أعمالاً مؤقتة هامشية، وهذا يؤكد العلاقة الإيجابية بين مخرجات التعليم ونمو معدلات البطالة من خلال بعدين أساسيين : عدم إتاحة فرص العمل الدائمة للخريجين وممارستهم لأعمال مؤقتة لا تتناسب مع تخصصاتهم.

٢- انخفاض أجورهم مقارنة بساعات العمل مع ندرة وجود عقود عمل دائمة تحفظ حقوقهم أو اشتراكهم فى التأمينات الاجتماعية.

٣- وجود علاقة إيجابية واضحة بين التعطل والمشكلات الاجتماعية على المستوى الفردى والأسرى والمجتمعى. فعلى المستوى الفردى يؤكد المتعطلون شعورهم بالضياع والإحباط والقلق والتوتر وخيبة الأمل فيما وصلوا إليه وفقدان الثقة فى قيمة التعليم والسنوات التى أمضوها فى المراحل الدراسية المختلفة، وفى نهاية المطاف كان مصيرهم مجهول فانتابهم إحساس بالندم. وعلى المستوى الأسرى حدوث مشكلات أسرية كثيرة منها : حدوث خلافات مستمرة بين الزوجين، الطلاق بعد فترة قصيرة من الزواج لعدم القدرة على تحمل تكاليف الأسرة والمعيشة، شعور الوالدين بالألم والضيق وخيبة الأمل فى تعليم أبنائها. وعلى المستوى المجتمعى وجود علاقة واضحة بين البطالة وأشكال الانحراف المختلفة (السرقة ــ تعاطى المخدرات ــ تعاطى الخمور). هذا بجانب سيطرة مجموعة من القيم الاجتماعية السلبية على المبحوثين.

٤- فقدان ثقة المبحوثين فى إعلانات الوظائف وشعورهم بعدم جديتها أو صدقها، وأنها لأصحاب الواسطة والمحسوبية.

٥- تعقد الإجراءات الإدارية وزيادة الضمانات المطلوبة من الخريجين للحصول على قروض من الصندوق الاجتماعى، وغيره من المؤسسات والهيئات التى تقدم قروضاً للشباب للبدء فى تنفيذ مشروعات صغيرة بدلاً من الأعمال المؤقتة التى يمارسونها أو فى انتظار العمل الحكومى.

٦- أدى وقت الفراغ دوراً أساسياً فى اتجاه المتعطلين نحو أشكال الانحراف المختلفة.

٧- شعور المتعطلين بالاغتراب السياسى والاجتماعى وضعف قيم الولاء والانتماء وعدم رضائهم وسخطهم على المجتمع وتفشى صور اللامبالاة والسلبية والأنانية وتزايد الحقد الاجتماعى بينهم، وعلى زملائهم الذين تخرجوا معهم وحصلوا على وظائف ثابتة أو

قروض من مؤسسات الإقراض بسهولة ويسر دون تعقيدات، وأعباء فوق طاقتهم بسبب الواسطة والمحسوبية.

٨- تعتبر البطالة من وجهة النظر السوسيولوجية قنبلة موقوتة يجب التصدى لها بمختلف الأساليب والآليات.

٩- تخلى الأسرة عن واجباتها ووظائفها ومهامها نحو أبنائها من رعاية ومتابعة واهتمام بعد انتهاء دراستهم وتخرجهم وشعور العديد من الأسر بأنهم أدوا أدوارهم، وعلى الأبناء أن يتحملوا مسئولياتهم، فهذه نظرة قاصرة وضيقة، فالابن فى هذه الشريحة العمرية فى مفترق الطرق، ولديه وقت فراغ مع الشعور بالإحباط والقلق الذى يجعله فريسة لأصدقاء السوء وتقل مقاومته النفسية والاجتماعية للتحدى الذى فرضته البطالة فيسقط تدريجياً ويتجه للسلوك الانحرافى.

١٠- أن البناء الأسرى للمبحوثين يتميز بالاستقرار والترابط فيخلو سجل جميع أفراد الأسرة من ارتكاب الجرائم، كما أشار أحد المبحوثين بقوله حول هذا الجانب : "أنا نبت شيطانى فى محيط أسرتى".

١١- التأثير القوى والفعال للأصدقاء أصحاب سجل إجرامى، وانحرافات سابقة على العاطل وخضوعه لهم بشكل ملحوظ.

١٢- أن ضعف الوازع الدينى لجميع المبحوثين جعل العاطل سريع التأثير بالهزات النفسية والاجتماعية، ولم يملك صمام الأمان أو المناعة لصد هذه الهزات؛ لأن قوة الإيمان والوازع الدينى تقوى صلابة المتعطل من الداخل وتساعده على مقاومة مشكلاته والتغلب عليها وعدم الانصياع والوقوع فريسة سهلة لأهواء الشيطان وأصدقاء السوء فيتجه نحو السلوك الإجرامى.

ويمكن أن نوجز أهم خصائص مشكلة الدراسة فى مصر فيما يلى :-

أ- ارتفاع نسبة البطالة بين العاطلين، فالجانب الأكبر من طالبى العمل هم الداخلون الجدد لسوق العمل، والذين يطلبونه لأول مرة.

ب– ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين عن بقية الفئات التعليمية الأخرى وذلك حسبما أشارت الإحصاءات الرسمية المنشورة بأن عدد الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة من العاطلين ما يقرب من مليون وستمائة ألف ذلك عام ٢٠٠٠م.

جـ– ساهمت سياسة التكيف الهيكلى والخصخصة وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل حقيقية جديدة للخريجين مع توقف الدولة عن تعيين الخريجين منذ عام ١٩٨٦ مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

د– نقص المهارات بين خريجى المدارس والجامعات مع شدة احتياج سوق العمل لمهارات معينة لشغل وظائف ساهم ذلك فى عزوف أصحاب الأعمال عن قبول تعيين الخريجين الجدد لانخفاض مهاراتهم.

هـ– عدم دقة البيانات والإحصاءات المنشورة من الهيئات والمؤسسات المختلفة مما ساهم فى عدم اتخاذ القرار المناسب لمواجهة هذه المشكلة.

<u>توصيات الدراسة العلمية والعملية :</u>

نظراً لتعقد مشكلة البطالة وارتباطها بعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية جعل من الضرورى مواجهتها من خلال استراتيجية غير تقليدية نوجزها فيما يلى :

١– رفع مستوى مهارات الخريجين الجدد القادمين إلى سوق العمل بالإسراع فى إعادة النظر فى مستوى جودة التعليم والتدريب لإعداد خريج كفء تتناسب مؤهلاته الدراسية ومهاراته مع احتياجات سوق العمل الذى يبحث عن قوة عاملة ماهرة ذات إنتاجية محددة تطبيقاً لسياسة التكيف الهيكلى والخصخصة وذلك يتطلب حتمية تطبيق شعار إصلاح نظام التعليم لتنمية الموارد البشرية وفقا لاحتياجات أسواق العمل الداخلية والخارجية.

٢- ترشيد الإنفاق الحكومى وإلغاء كل مظاهر الإنفاق المظهرى الاستهلاكى مع رفع معدلات التنمية الاقتصادية لتصل إلى معدلات لائقة مما يساهم فى توفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة كثيفة العمالة.

٣- الاستفادة من الدراسات والبحوث التى تجرى حول البطالة وعلى صانعى ومتخذى القرار تنفيذ مقترحاتها.

٤- تشديد الرقابة الأمنية على ترويج المخدرات والمسكرات وتوزيعها بين الشباب.

٥- تكليف مؤسسات العمل الأهلية التى يلتحق الخريجون بها بصورة مؤقتة بعمل تأمينات اجتماعية لهم لضمان جدية استمرارهم فى العمل وحفظ حقوقهم المستقبلية.

٦- استمرار الرعاية الأسرية للأبناء بعد التخرج ومتابعتهم دوماً حتى بعد التحاقهم بأعمال مؤقتة والقيام بذات الأدوار معهم كأنهم فى مراحل التعليم؛ نظراً لأن عملية التنشئة الاجتماعية بمفهومها الواسع من المهد إلى اللحد.

٧- ضرورة تغيير القيم الأسرية المتعلقة باختيارات الزواج، وذلك بتغيير النظرة القاصرة على تفضيل المشتغلين بالحكومة والوظائف الدائمة للزواج من بناتهم وقبول الشباب أصحاب المشروعات الصغيرة والمشتغلين بمهن مؤقتة تحقق ضمان اجتماعى وتأمينات اجتماعية مستقبلية.

٨- صرف إعانة بطالة للمتعطلين من خلال صندوق يمول من إيرادات حقيقية بعيداً عن الميزانية العامة للدولة مثل التأمين ضد البطالة وفرض رسوم إضافية على الأرباح التجارية والصناعية كأحد الحلول العاجلة.

دليل دراسة الحالة

البطالة والسلوك الاجرامى بالمجتمع المصرى

دراسة حالة بمدينة المنيا

١ – البيـــانـــات الأســـاسيـــة :

أ– السن : **ب– التعليم :**

جـــ– الدخل : **د– المهنة :**

ز– ترتيبه بين أخواته : **ح– النشاط الاجرامى:**

ط– الظروف الأسرية والتاريخ الاجرامى للأسرة :

٢ – الظروف الأسرية والمعيشية :

أ– علاقته بوالديه وأخوته.

ب– نوع المسكن الذى يعيش فيه.

جـــ– ظروف وعمل الوالدين والأخوة.

٣–هل فيه حد من أفراد أسرتك أو من أهلك سبق اتهامه بأى جريمـــة من قبل ؟

أ– الوالد أو الوالدة.

ب– الإخوة (الذكور والإناث).

جـــ– الأقارب على اختلاف درجة القرابة.

٤ – التاريخ الاجرامى للمبحوث :

أ– إذا كان ارتكب جرائم من قبل فما هى ؟

ب– ما نوع العقوبة التى تلقاها ؟

جـــ– كيف ارتكب هذا الفعل الإجرامى ؟

د– هل الزوجة كانت على علم بارتكاب الفعل الاجرامى ؟

هـــ– ما موقف الزوجة من اقدامك على الفعل الاجرامى ؟

و– ما موقفها بعد العقوبة ؟

٥- الرأى فى المكيفات والإدمان :

أ- هل تتعاطى أى نوع من المكيفات ؟

ب- ما معلوماتك عن المكيفات بجميع أنواعها ؟

جـ- ما رأيك فى الناس التى تتعاطى المكيفات ؟

د- هل للشلة والأصدقاء تأثير على الفرد فى التعاطى ؟

٦- الرأى فى المال والفلوس :

أ- بتعمل إيه بالفلوس وبتصرفها إزاى ؟

ب- هل بتحصل على الفلوس بطرق مشروعة أم غير مشروعة ؟

جـ- بتعمل إيه لما الفلوس بتخلص منك ؟

د- هل تعتقد إن الفلوس والمال كل حاجة فى الدنيا ؟

٧- العلاقة بالأصدقاء :

أ- من هم أصدقائك ؟

ب- هل فيه فرق بين أصدقاء الدراسة لديك وأصدقاء العمل ؟

جـ- هل اتهم أحد من أصدقائك فى أى تهمة ؟

د- هل ساعدك أحد من أصدقائك فى ارتكاب جريمتك ؟

هـ- ما رؤيتك لأصدقائك بعد انتهاء فترة العقوبة ؟

٨- لو فيه زميل لك له نفس الظروف متعطل إيه اللى ممكن يعمله علشان يعيش ؟

أ- هل قلة الفلوس تخلى الواحد يرتكب أى جريمة ؟

ب- هل يستمر فى ارتكاب الفعل الاجرامى طول ما هو متعطل ؟

جـ- هل التعليم له دور فى الابتعاد عن الجريمة ؟

٩- شعور المبحوث بعد ارتكاب الجريمة :

أ– هل أنت شعرت بالندم بعد ارتكابك لهذه الجريمة ؟ وليه ؟

ب– هل تختلف شعورك قبل الجريمة عن بعدها ؟

جـ– هل بتفكر فى إرجاع الحقوق لأصحابها ؟

١٠– عمل المبحوث من قبل فى مهن سابقة :

أ– هل تركت المهنة السابقة للبحث عن مهنة أحسن ؟

ب– هل استغنيت عن المهنة السابقة ؟ ولماذا ؟

جـ– هل المهنة السابقة غير مناسبة لميولك ومؤهلاتك ؟

١١– الرأى فى المهنة الثابتة أو الدائمة ؟

أ– هل تقبل هذه المهنة ولو مرتبها ضعيف ؟ ولماذا ؟

ب– هل تقارنها بمهنة أخرى مؤقتة ؟

١٢– ردود أفعال الأسرة بعد ارتكاب الجريمة :

أ– ماذا فعل والديك واخوتك بعد ارتكابك لهذه الجريمة ؟

ب– ما رد فعل الأقارب ؟

جـ– ما رد فعل الزوجة (إن وجدت) ؟

١٣– إيه خطتك المستقبلية بعد انتهاء فترة العقوبة ؟

أ– هل ترجع للعمل المؤقت مرة أخرى ؟

ب– هل تبحث عن وظيفة جديدة ؟

جـ– هل تبدأ فى مشروع جديد ؟

١٤– إيه رأيك فى الأسباب الأساسية لمشكلة البطالة ؟ ومن المسئول عنها ؟

١٥– إيه هى اقتراحاتك لحل مشكلة البطالة من المجتمع المصرى ؟

مراجع وهوامش الدراسة

١- محمد أحمد كريم، سيف الإسلام على مطر : التربية ومشكلات المجتمع، شركة الجمهورية الحديثة لتحويل وطباعة الورق، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص٥١.

٢- علياء شكرى، عالية حبيب : دراسات فى علم الاجتماع الريفى، (د،ن)، ٢٠٠٥، ص٢٨٠.

3- The Encyclopedia America, International Edition, Golier International, Inc, U.S.A, Vol. 27, 1985, P. 363.

٤- علياء شكرى وآخرون : دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص١٩٦.

5- The United States Embassy: Foreign Economic Trends and Their Implication for the Arab Republic of Egypt, Cairo, 1992, P.88.

٦- رمزى زكى : الاقتصاد السياسى للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧، ص١٧.

7- Jahode Maria; Employment and Unemployment- A Social Psychological analysis, Cambridge University Press, London, 1982, P. 45.

٨- سامية محمد جابر : علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٢٩١.

٩- أحمد ضياء الدين محمد خليل : الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل، مطبعة الطوبجى، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٤.

10- Leonard D. Savitz and Norman Johnston; Crime in Society, New York, 1978, P. 3.

١١- عدلى السمرى : السلوك الانحرافى : دراسة فى الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص٢٢.

12- Glenn D. Walters; Foundations of Criminal Science, Praeger Publishers, New York, 1992, P. 3.

13- Clayton A Hartzen; Crime and Criminalization, Praeger Publishers, New York, 1974, P. 6.

14- Charles M. Gray; The Costs of Crime, Sage Publications, Inc, London, 1979, P. 19.

١٥- عدلى السمرى : مرجع سابق، ص٢٤.

١٦- نبيل السمالوطى : علم اجتماع العقاب، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الشروق، جدة، ١٩٨٣، ص٥٨.

١٧- محمد عاطف غيث (مراجعة) : قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص٧٥.

18- Don C. Gibbons and Marvrin D. Krohn, delinquent Pehaviour Fifth Edition, Prentice Hall, New Jersey, 1999, P. 119.

١٩- إبراهيم أبو الغار : محاضرات فى الجريمة والسلوك الانحرافى، الطبعة الأولى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٠٥.

٢٠- عدلى السمرى : السلوك الانحرافى، مرجع سابق، ص٤٨.

21- Donald J. Shoemaker, Theories of Delinquency, Third Edition, Oxford University Press, Oxford, 1996, P. 90.

22- I bid, P. 91.

23- Timothy F. hartnagel and G. Wonlee; Urban Crime in Canada, Canadin Journal of Criminology, Vol. 32, No. 4, 1990, P. 591.

24- Peter MC Gahan, Urban Sociology in Canada, Second edition, Butterworth's and co, Toronto, 1986, P. 22.

25- Eric Baumer; Poverty, Crack, Crime: Across City Analysis, Journal of research in Crime and Delinquency, Vol., 31, No. 7, Sage Publication Inc, 1994, P. 317.

٢٦- نادر فرجانى : أبعاد مشكلة البطالة فى مصر، مركز المشكاة للبحوث، القاهرة، إبريل ٢٠٠١، ص١٧.

٢٧- محمد أحمد كريم، سيف الإسلام على مطر : مرجع سابق، ص٥٦.

٢٨- شادية على قناوى : سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع فى مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٢١٥- ٢١٦.

٢٩- منظمة العمل العربية : الكتاب الدورى لإحصاءات العمل فى البلدان العربية، العدد السادس، ٢٠٠٤، ص٣٦٨.

٣٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : العمالة والبطالة فى جمهورية مصر العربية، قطاع الإحصاء، إبريل ٢٠٠١، ص٥١.

٣١- حسنين توفيق إبراهيم : الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسة التوظيف الحكومى : رؤية أولية، (تحرير) : السيد عبد المطلب غانم، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص١١٩.

32- Todaro. M. P. Economic Development in The Third World, 3rd. ed, Longman, New York, 1985, P. 223.

٣٣- إبراهيم قويدر : أزمة الثقافة والمثقف فى الوطن العربى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٠٧.

٣٤- وزارة القوى العاملة : بحث العمالة العائدة من الكويت والعراق نتيجة لأزمة الخليج، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٠٣.

٣٥- محمد أحمد كريم، سيف الإسلام على مطر : مرجع سابق، ص ص٦٩: ٧٩.

٣٦- سمير رضوان، محسن يوسف : الشباب والإصلاح والتحديث، تقديم : إسماعيل سراج الدين، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص١٦.

37- Philip Hard Wrack; The Problem of Unemployment and Inflation, Longman, London, 1987, P. 43.

38- Robert J. Barro; Macroeconomics, John Wiley and Sons, New York, 1984, P. 203.

٣٩- محمد بن عبد الله العمار : اتجاهات الشباب نحو البطالة وصلتها بالإرهاب، فى:

http://www.al-Jazirah.com/226719/rj10.htm

٤٠- Ccmumin : البطالة ودورها فى نشر الجريمة والانحراف، فى :

Ccnynub.maktoobblog.com/994705/112.

٤١- أثر البطالة فى البغاء الاجتماعى : دراسة تحليلية للبطالة وأثرها فى المملكة العربية السعودية، فى :

www.ARRIYADHMAP.com

٤٢- تيسير عبد الجبار الآلوسى : البطالة والجريمة والأمن الوطنى، الحوار المتمدن، العدد ٦٦٧، ٢٠٠٣/١١/٢٩ فى :

TAYSEER1954@naseej.com

٤٣- البطالة تدفع بشبان مصر للانتحار والجريمة، أخبار الأخيرة، الأحد ٢٧ ربيع الأول ١٤٢٥هـ- ١٦ مايو ٢٠٠٤م فى :

http://www.alarabiga.net/articles/2004/05/16/3472.html

٤٤- معتز محى عبد الحميد : الاستراتيجية الأمنية لمواجهة البطالة والجريمة، جريدة الصباح الصادرة عن شعبة الإعلام العراقى، فى:

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mLF=interpage&sid=22837.

45- Chester L. Britt, Crime and unemployment among youth in the united states, 1958-1990, American Journal of economic and Sociology Inc, Vol. 53, No. 1.

46- Mike Neustrom others, Regional unemployment and crime trends, Journal of criminal Justice, Vol. 1. 15, Pergamon Press PLC, 1988, P. 13.

47- MDwayne smith and others crime and unemployment, Sociological Perspective Vol. 35, No. 4, 1992, P.30.

48- Steven Fox, Recession; Crime and Punishment, Barnes and Nobel Book, New Jersey, 1987, P. 80.

٤٩- سيد بخيت حسانين بخيت : البطالة وأثرها على الجريمة فى المناطق العشوائية: دراسة سوسيولوجية فى مدينة أسيوط، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٧.

٥٠- شبكة النبأ المعلوماتية : البطالة ودورها فى نشر الجريمة والانحراف، فى:

http://www.annalbaa.org/nabanews/65/038.htm

51- ccmumin; Op. Cit.